ىءوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: .... /2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعــة: 2023

فرع: علوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية- للفترة (1990-2020

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

من إعداد الطالبتين:

- قواسمية هالة

-يوسفي رزيقة

تحت إشراف الدكتورة

- د. وئام ملاح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
قدري شهلة	أستاذ محاضر -ب-	رئيسا
ملاح وئام	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
شنن نبيل	أستاذ محاضر -أ-	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله ونثني عليه كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه أن أنعم علينا بنعمة العلم ووهبنا الصبر والتدبير ونشكره عز وجل الذي مكننا من تخطي المصاعب وأنار لنا درب التوفيق وأعاننا على إتمام هذا العمل على أحسن حال.

نتوجه بالشكر والعرفان الى الأستاذة المشرفة "ملاح وئام" لتفضلها بالإشراف على المذكرة، والتي كانت لنا مشرفة وموجهة فلم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة لإتمام هذا العمل وكذلك خالص التقدير والشكر للأستاذ "بلهوشات محمد لمين" على كل النصائح والتوجيهات.

وكذلك خالص التقدير والشكر لأساتذة اللجنة الموقرة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا العمل المتواضع وتقييمه.

الشكر موصول كذلك لجميع زملاء الدفعة وكافة الأصدقاء، والى كل من كان معنا عونا في دراستنا ولا يتسع المجال لذكرهم ولكنهم دوما في الذاكرة والقلب، نتقدم باسمنا آيات الشكر والتقدير لهم جميعا وندعو الله العلي القدير أن يجزيهم عنا خير الجزاء وأن يجعل جهدهم في ميزان حسناتهم.

وفي الأخير نسأل الله التوفيق والسداد انه نعم المولى ونعم النصير.

الحمد لله ربي العالمين نستغفره ونستعين به والصلاة والسلام على أشرف خلق الله حبيبنا ورسولنا صلى الله عليه وسلم

الى من يعجز القلم عن وصفها وتعجز الأوصاف عن نعتها وأعجز عن رد جميلها، الى من كرمها الله وقال **"الجنة تحت أقدامها"**، الى معنى الحب والحنان الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة **"ملوكة"** أطال الله في عمرها

الى الروح الغالية التي فارقتني يوما وأحزنني رحيلها الى من ترك ثغرة في حياتي لا يملأها سواه، الى أبي الحبيب، الى قدوتي الأولى، ونبراسي الذي ينير دربي، الى من علمني أن أصمد أمام أمواج البحر الثائرة، الى من أعطاني بلا حدود، الى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به، أبي الغالي **"محمد"** رحمك الله وأسكنك فسيح جناته كم تمنيته معي في هذه الأيام

الى من شاركني حضن الأم وبهم استمد عزتي واصراري اخواتي الأعزاء **"عمار" "فريد"** و**"حسام"** حفظهم الله ورعاهم

الى سندي وقوتي وملاذي الى من حبهم يجري في دمي أخواتي **"نصيرة، مهنية"** وأزواجهن **"صالح، وليد"** شاكرة لهن على تشجيعهن ودعمهن لي

الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة **"رونق، ريتاج، ملاك، أريج، تاج الدين، نجم الدين، بهاء الدين"**

الى كل الأهل والأقارب خاصة **عمي عاطف وخالي رابح**

الى صديقاتي وزملائي في العمل الى كل من ساندني وشجعني على تجاوز الصعاب الى من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي، الى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد وحفر لي مكانا في قلبه وأسمى في ذاكرته

هالة

الحمد الله ربي العالمين وصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى اما بعد:

اشكر الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة :

الى امي الغالية حفظها الله وادمها نورا لدربي ،والى روح ابي العزيز رحمه الله

لكل عائلتي الكريمة "يوسفي" التي كانت داعما لي ولاتزال من اخوة واخوات:

"سليمة ، ليلى ، رضية ، رمزي ، رفيق"

والى سندي في الحياة زوجي:

"مومن جلال"

والى ابنتي حبيبتي الملاك حفظها الله:

"مومن اسراء"

الى رفيقاتي في المشوار اللاتي قاسمنى لحظاته التي لاتنسى وتعبهم معي في اوقاتي الصعبة راعهم الله ووفقهم :

"هالة ، دعاء، رحمة ، لطيفة ، شيماء"

والى عائلتي الثانية "مومن " كبيرها وصغيرها حفيظهم الله

الى صغار العائلة :"سيف، اسيا ، ضياء ، يونس ،امير ، اسيل ، الاء ،اسراء"

لكل من كان له اثر على قلبي والى كل من احبهم قلبي ونساهم قلمي

ي.رزيـقـة

الفهرس العام

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الفهرس العام	I-II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة المختصرات	V
مقدمة عامة	ب-ج
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة	
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	2
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	9-2
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	13-9
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	13-17
المبحث الثاني: مدخل عام حول الاستثمار في رأس المال البشري	18
المطلب الأول: مفهوم رأس المال البشري	23-18
المطلب الثاني: مميزات رأس المال البشري	28-23
المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري	31-28
المطلب الرابع: خصائص الاستثمار في رأس المال البشري	37-31
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لمتغيرات الدراسة	38
المطلب الأول: الدراسات المحلية	41-38
المطلب الثاني: الدراسات العربية	44-41
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	46-44
المطلب الرابع: مصفوفة الفجوة	55-47
خلاصة الفصل الأول	56
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي	
تمهيد	58
المبحث الأول: تقديم النموذج والتعريف بالمتغيرات	59
المطلب الأول: نبذة حول الاقتصاد الجزائري	61-59
المطلب الثاني: التعريف بالنموذج	61-60

المطلب الثالث: التعريف بمتغيرات النموذج	**66-61**
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي	**67**
المطلب الأول: دراسة استقرارية النموذج	**70-67**
المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك	**73-70**
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة	**78-74**
خلاصة الفصل الثاني	**79**
خاتمة عامة	**82-81**
قائمة المراجع والمصادر	**88-84**
ملخص الدراسة	**90**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	25
(2-1)	معايير التمييز بين رأس المال البشري العام ورأس المال البشري الخاص	33
(3-1)	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية	53-52
(4-1)	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية	55-54
(5-1)	مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	56-55
(1-2)	متغيرات	
(2-2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	65
(3-2)	اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	66
(4-2)	العمالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	67
(5-2)	مؤشر الرأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	68
(6-2)	نتائج استقرارية الناتج المحلي الإجمالي RGDP	69
(7-2)	نتائج استقرارية العمالةL	69
(8-2)	نتائج استقرارية تكوين رأس المال الثابتK	69
(9-2)	نتائج استقرارية مؤشر الرأس المال البشريH	70
(10-2)	نتائج اختبار F-Bount Test	70
(11-2)	نتائج اختبار T-Bount Test	71
(12-2)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج	71
(13-2)	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج	72
(14-2)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	73
(15-2)	نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	73
(16-2)	نتائج اختبار Ramsey RESET Test	74

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	65
(2-2)	اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	66
(3-2)	العمالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	67
(4-2)	مؤشر الرأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020	68
(5-2)	نتائج اختبار jareque-bera على البواقي	73
(6-2)	نتائج اختباري Cusum وCusum of Squares	74

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
ARDL	Autorégressive Distributed Lag.	الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
ADF	Augmented Dickey Fuller.	اختبار ديكي فولار الموسع
CUSUM	Cumulative Sum	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة
Cusum of Squares	Cumulative Sum Squared	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

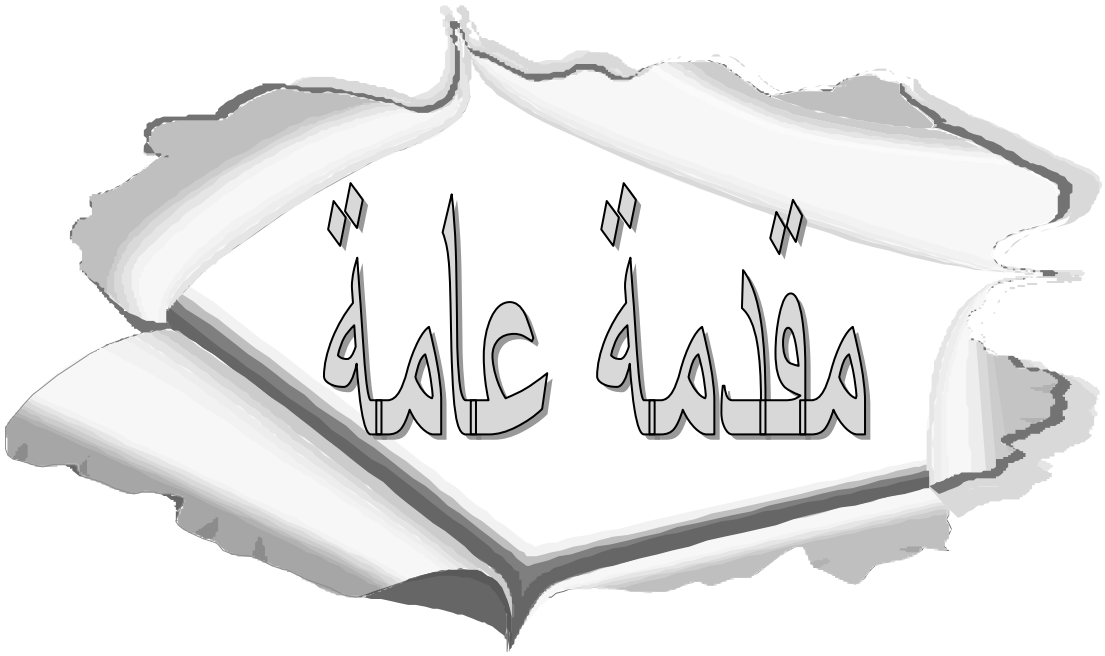
مقدمة عامة

مقدمة عامة

في ظل التغيرات والتحديات التي شهدها العالم في مختلف المجالات والتي هددت بقاء المؤسسات في عالم الأعمال، سعت هذه الأخيرة الى تبني فكر اقتصادي جديد ألا وهو الاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر حجر الأساس لكل تنمية لكونه المسيطر على رأس المال المادي، هذا ما دفع الى زيادة الاهتمام بتنميته، ولم يعد العنصر البشري أحد عوامل الإنتاج فحسب بل أصبح يحتسب كاستثمارات حاضرة ومستقبلية، بحيث تهتم الإدارة المعاصرة برأس مالها البشري اهتمام متزايد فتعمل على تطوير وابتكار أفضل السبل الإبداعية في خلق وتنمية المزايا التنافسية في شكل سلع وخدمات وتقنيات حديثة متفوقة.

فالاستثمار في رأس المال البشري يعد موضوع قديم متجدد في مجال إدارة الموارد البشرية ومدخل قوي ورئيسي لتحسين الأداء التنظيمي، على اعتبار أنه استثمارا منشودا بالنسبة للدول النامية، وذلك لحاجتها الملحة لتوفير الأعداد الكافية للقوى البشرية المؤهلة التي تعمل في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنه من أهم العوامل التي تأثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي.

بالإضافة الى أن الاستثمار في رأس المال البشري يعد المحرك الرئيسي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، نظرا لدور التعليم الفعال في زيادة الإنتاجية وكفاءة القوى العاملة عن طريق تنمية المخزون المعرفي، لذلك فانه من الضروري العناية بتنمية الموارد البشرية بأفضل السبل وأكثرها جدوى، ويتحقق هذا بالاهتمام بالعنصر البشري عن طريق الانفاق عليه لأجل الرفع من قدراته وجعله مسايرا للتكنولوجيات الحديثة، وبالتالي فان النفقات الاستثمارية المخصصة من أجل اكتساب المعرفة (تعليم وتدريب اليد العاملة) تساهم بشكل أساسي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

كما يعد النمو الاقتصادي من الأولويات التي تسعى اليها كافة الدول المتقدمة منها والنامية على اختلاف أنظمتها الى تحقيقه من أجل تحسين المستوى المعيشي وتوفير الرفاهية لدى أفراد المجتمع، ولقد أثبتت الدراسات والأبحاث أنه لكي تحقق أي دولة نموا اقتصاديا، فانه لابد من الاستثمار في كافة مواردها الاقتصادية المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية، وأن الاستثمار في أحدهما فقط لم يكن كافيا لتحقيق أهدافها، حيث أن الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي بل المردود من رأس المال البشري قد يكون أكبر.

تسعى الجزائر كبقية الدول النامية للوصول الى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وهذا بتوفير كافة الإمكانيات اللازمة من أجل تدعيم مصادر نموها، حيث بدأت تولي اهتماما بجانب التنمية البشرية والبحث والتطوير، فمنذ الاستقلال وهي تسعى الى تحسين التعليم والمنظومة التربوية عبر العديد من

الإصلاحات مست جميع المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال تسخيرها لكافة الوسائل وتحملها نفقات كبيرة لتنمية قطاع التعليم الذي يعتبر العنصر الحيوي للتقدم أو التخلف.

إشكالية الدراسة

نظرا لأهمية الاستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بالنمو الاقتصادي تتمحور هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل هناك أثر للاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

الأسئلة الفرعية

وانطلاقا من الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر رأس المال البشري كأحد محددات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة؟
- هل يستجيب النمو الاقتصادي في الجزائر للتغيرات في الاستثمار في الرأس المال البشري؟
- هل هناك علاقة بين مؤشر الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل تأثير العمالة وتكوين رأس المال الثابت ومؤشر الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي يتميز بعلاقة قصيرة وطويلة الأجل في الجزائر؟
- هل تخضع المتغيرات الى توزيع طبيعي للبواقي؟
- هل نعم النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم التجانس؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه الإشكالية وكذلك الأسئلة الفرعية ننطلق من مجموعة من الفرضيات:

- نعم هناك أثر للاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)؛
- يعتبر رأس المال البشري كأحد محددات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة؛
- يستجيب النمو الاقتصادي في الجزائر للتغيرات في الاستثمار في الرأس المال البشري؛
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% بين مؤشر الرأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الجزائري؛
- نعم يتميز تأثير العمالة وتكوين رأس المال الثابت ومؤشر الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي يتميز بعلاقة قصيرة وطويلة الأجل في الجزائر؛
- لا تخضع المتغيرات الى توزيع طبيعي للبواقي؛

- نعم النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم التجانس.

أهمية الدراسة

- تتمثل أهمية الدراسة في قياس مدى مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)، وهذا من خلال ابراز أهمية العمالة كنظام يساعد في التوظيف والاستغلال الفعال للمعارف والمهارات في العملية الإنتاجية للرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي؛
- كما تظهر أهمية الدراسة لارتباطها بأحد المواضيع الحديثة المرتبطة بالنمو الاقتصادي، حيث تبحث الدول عن تعزيز البدائل المؤثرة في درجة تحقيقها لمعدلات جيدة للنمو الاقتصادي خاصة وأن بعض الريعية مثل الجزائر لازالت لا تستغل بشكل جيد تلك العوائد في تعزيز وترقية رأسمالها البشري؛
- حاجة الجزائر الى ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره من المحفزات الأساسي للنمو الاقتصادي، لما يحققه من فرص التشغيل، الدخل، الصحة والحد من الفقر عن طريق إعادة النظر في البرامج والسياسات المستخدمة في المنظومة التعليمية والصحية وغيرها من الجهود الرامية لتنمية وتطوير العنصر البشري؛

أهداف الدراسة

- محاولة معرفة دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تسليط الضوء على الموضوع من الجانب النظري بالإضافة الى محاولة قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1990–2020)
- تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي؛
- معرفة مختلف النظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي؛
- تحديد أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج دالة كوب–دوغلاس، ونموذج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL؛
- محاولة قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2020).

منهج الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع يتم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري، بهدف تحديد الإطار النظري للمتغيرين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، كذلك اتباع المنهج التحليلي الذي يعتبر ضروري لتشخيص ومعالجة هذا الموضوع.

كما سيتم استخدام الطرق القياسية والاحصائية الضرورية لدراسة أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي ويتم هذا من خلال تطبيق النموذج القياسي وباستعمال برنامج Eviews–10.

دوافع اختيار موضوع الدراسة

من الدوافع التي دفعتنا لاختيار الموضوع وهي:

- الرغبة في اكتساب المعرفة الشاملة حول الموضوع؛
- اختيار موضوع يواكب التحولات التي يشهدها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛
- الرغبة في الاستفادة من الدراسة القياسية والتطرق الى موضوع خارج التخصص.

وسائل جمع البيانات

يعتمد اعداد هذا البحث على مجموعة من الوسائل نستخدمها في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك المعروفة في البحث العلمي، نختصرها في ما يلي:

- الدراسة النظرية (البحث المكتبي) الهدف منها الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر العربية والأجنبية، القديمة والجديدة منها على حد سواء، وكذا مختلف المجلات والمقالات والدراسات السابقة بهدف إرساء الدعامة النظرية له؛
- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية (احصائيات البنك الدولي) لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول الى استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع؛
- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل البحث لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بالموضوع.

حدود الدراسة

بهدف معالجة الإشكالية محل الدراسة وتحقيق أهدافها تم وضع محددات وأبعاد تتمثل في:

- **البعد المكاني:** كانت خاصة بالاقتصاد الجزائري.
- **البعد الزمني:** خلال الفترة (1990–2020).

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات ومعوقات تعترضه، وأثناء اعداد هذه الدراسة:

- عدم وجود خلفية من الإطار الأكاديمي في تخصصنا للدراسة القياسية.

هيكل الدراسة:

حتى تحقق هذه الدراسة أهدافها، والاجابة عن الإشكالية وأسئلتها الفرعية من جهة، واختبار الفرضيات من جهة أخرى، استهلت الدراسة بمقدمة تضمنت العديد من العناصر التي من شأنها تقديم الموضوع والاحاطة ببعض جزئياته، واختتمت بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتواصل اليها، وكذا بعض الاقتراحات والافاق، أما صلب الموضوع فتم تقسيمه الى فصلين الفصل الأول جاء تحت عنوان "الإطار

المفاهيمي للدراسة" وتم التطرق فيه ثلاثة مباحث الأول ماهية النمو الاقتصادي والثاني مدخل عام حول الاستثمار في رأس المال البشري أما الثالث تم التطرق فيه الى الأدبيات التطبيقية لمتغيرات الدراسة والفصل الثاني المعنون بـ "الدراسة القياسية لأثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي" وتم التطرق فيه الى مبحثين الأول تقديم النموذج والتعريف بالمتغيرات، الثاني: دراسة قياسية لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

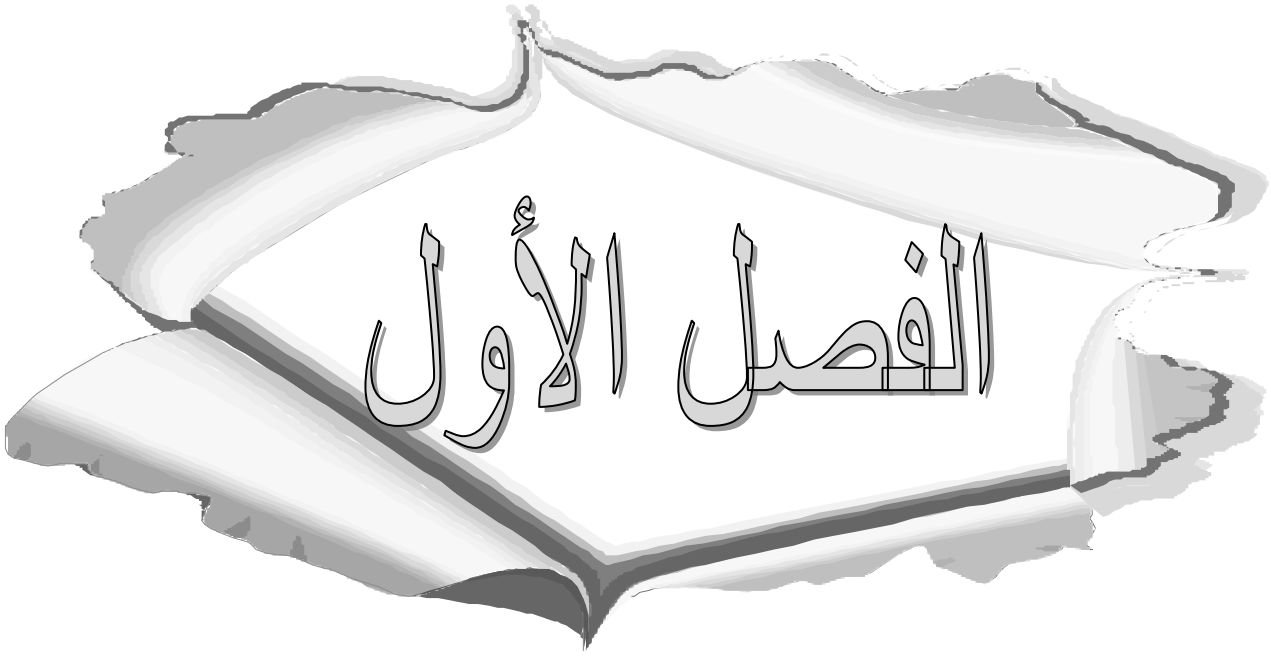
الفصل الأول

تمهيد:

يعد الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعتني بها المجتمعات، على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية، بل هو المحرك الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي ذلك من خلال العقول النيرة والعمالة المدربة التي تراكمت عبر الزمن لذلك فانه من الضروري تنمية الموارد البشرية من خلال الانفاق عليها حتى تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي الذي يقصد به أنه عبارة عن معدل زيادة الدخل أو الإنتاج الحقيقي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة.

سيتم من خلال هذا الفصل التعرض للمفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري، وعرض بعض نظريات للنمو الاقتصادي.

وتم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

-ماهية النمو الاقتصادي؛

-مدخل عام حول الاستثمار في رأس المال البشري؛

-الأدبيات التطبيقية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الأول: ماهية للنمو الاقتصادي

قام الفكر الاقتصادي بتحديد العديد من المفاهيم التنموية سواء في الدول النامية لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة، أو في الدول المتقدمة لتعزيز قدراتها التنموية أكثر فأكثر، ومن أهم المفاهيم الواسعة المتناولة عند المنظرين الاقتصاديين أو المنظمات والهيئات الدولية والحكومية أو التقارير الاقتصادية هو مصطلح النمو الاقتصادي.

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أحد أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، كما يمثل أحد مؤشر على رفاهية الفرد وتحسن مستوى معيشته وعلى هذا الأساس، اهتم الفكر الاقتصادي بدراسة وتحليل العملية التي من خلالها يتم تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وتم تقسيم المبحث الى المطالب التالية:

-ماهية النمو الاقتصادي؛

-النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛

-نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

اهتم الكثير من الاقتصاديين والسياسيين من كل الدول غنية كانت أم فقيرة بظاهرة النمو الاقتصادي، حتى أصبح ينظر اليه على أنه معيار لتقييم التنمية الاقتصادية في الدول النامية من خلال هذا المطلب سيتم توضيح هذه الظاهرة من خلال للتطرق لمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بالإضافة لتناول مختلف النظريات المفسرة له عبر الفكر الاقتصادي.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي مطمح وهدفا، تسعى غالبية الدول الى تحقيقه وذلك سواء تعلق الأمر بالدول النامية أو المتقدمة، خاصة دول العالم الثالث التي مازالت تعاني من التخلف في جميع الميادين وبالأخص الميدان الاقتصادي وعليه سيخصص هذا المطلب لتعريف بالنمو الاقتصادي وبيان أنواعه أهم سماته، وكذلك العوامل المحددة له.

1) تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية منها:

التعريف الأول: "يفرق الاقتصاديون بين تعريفي النمو الاقتصادي والتنمية، النمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي اذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على انتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق

رفع انتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية، ان النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي الى تحسين حياة المجتمع."[1]

التعريف الثاني: "هو زيادة قدرة الوطن على انتاج السلع والخدمات فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان ذلك أفضل، لأنه سوف يؤدي الى رفع مستوى معيشة الأفراد."[2]

التعريف الثالث: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

وهذه الزيادة لا تحدث الا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني.

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الداخلي - معدل النمو السكاني

التعريف الرابع: "يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة مؤقتة."[3]

التعريف الخامس: "هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن "ربع قرن"، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب."[4]

يمكن الاستخلاص مما سبق، "أن النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل المجتمع، ويعتبر كذلك الزيادة في القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المنتجة لبلد ما خلال فترة زمنية معينة."

وتتمثل أهم سماته في:[5]

---

[1] ميشيل تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، ترجمة وتعريب (محمود حسن حسين، محمود حامد حمود)، دار المريخ للنشر، جدة، 2006، ص46.

[2] عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 12.

[3] شاهين محمد عبد الله، "**الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**"، دار حميثرا للنشر ،2018، ص 25-26.

[4] أحمد يوسف دودين، "**أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي {نظريا وتطبيقيا}**"، دار المنهال 2011، ص153.

[5] أماني جرار، "**منظمات الأعمال التنموية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018، ص 116،118.

أ) حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترات السابقة؛

ب) حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر انتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية؛

ت) التقدم الاقتصادي.

2) فوائد النمو الاقتصادي

أما عن فوائد النمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:[1]

أ) زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛

ب) زيادة رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى؛

ت) يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛

ث) زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص، التخفيف من حدة البطالة.

كذلك من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي ما يلي:[2]

أ) تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال زيادة السلع والخدمات الموفرة من قبل جهاز الإنتاجي، بالتالي زيادة الدخل الذي سيمكن الأفراد من الانفاق بشكل أكبر من السلع الكمالية التي من المنتظر أن تحقق لهم الرفاهية التي يرجونها؛

ب) زيادة العمر المتوقع للسكان من خلال توفير الصحة لهم وتحسين بيئة عملهم؛

ت) مكافحة الفقر بواسطة اتخاذ تدابير حكومية مختلفة كزيادة الدخول والأرباح وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية التي تمكن الدولة من توفير مناصب عمل ودعم القطاعات الصحية والتعليمية التي تستهدف الطبقة الفقيرة وتحسين مستوى الخدمات العامة كما ونوعا.

3) افاق النمو الاقتصادي

وفقا لتوجهات الرؤية الاستراتيجية والخطة الخمسية الثانية، وما أكدته استراتيجية التخفيف من الفقر، لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وللدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الى مستويات متقدمة في المدى المتوسط والبعيد، فانه لابد من اعتماد الأسس والمنطلقات الاستراتيجية التالية:[3]

---

[1] المرجع السابق ص ص 116،118.

[2] طاوش قندوسي، "**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر (1970–2012)**"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص97.

[3] المرجع السابق، ص153

أ) أن يكون النمو الاقتصادي المنشود مولدا لفرص العمل ويساهم في الحد من البطالة في أوساط القوى العاملة؛

ب) التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية للحد من أثار التقلبات السلبية على الأوضاع الاقتصادية؛

ت) تفعيل مصادر النمو غير التقليدية وتعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الواعدة في الاقتصاد؛

ث) تعزيز الشراكة مع دول الجوار والجهات المانحة والاقتصادات المزدهرة في العالم لضمان تدفق رأس المال لتمويل الاستثمار العام والخاص للنهوض بالنشاط الاقتصادي.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

يتخذ النمو الاقتصادي أشكال وأنواع، فالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة باستعمال موارد أكثر، ويمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا، أو بطريقة تلقائية دون اللجوء لأي تخطيط، أو بطريقة تخطيطية من قبل تدخل الدولة، أو بطريقة عابرة تحدث بحدوث عوامل طارئة وتزول بزوالها وعليه يمكن التمييز بين هذه الأنواع:

1) النمو الاقتصادي الموسع

يتمثل هذا النمو في كون الزيادة في الدخل تتم بنفس معدل الزيادة في السكان، [1]فهو يقوم على نمو العوامل التقليدية، ويعني زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى أن يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو انتاج دولة ما مقيسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني.[2]

2) النمو الاقتصادي المكثف

يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل القومي يفوق نمو السكان ينجم عنه ارتفاع الدخل الفردي والمرور من النمو الموسع الى النمو المكثف، فتتحسن الظروف الاجتماعية،[3]فيتمثل في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي.[4]

---

[1]براهم إسماعيل، محمد مدياني "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية–دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2018–1990)"، "**مجلة افاق علمية**"، جامعة دراية –أدرار– (الجزائر)، العدد 05 السنة 2020، ص 582

[2]أ. مليك محمودي، أ د. يوسف بركان، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990–2014)"، "**مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**"، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي، الجزائر، العدد 07، السنة 2016، ص261

[3]أحمد يوسف دودين، مرجع سابق، ص153

[4]فضيلة ملواح، على مكيد، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2018)"، "**مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي**"، جامعة المدية، المجلد 17، العدد الخاص، السنة 2020، ص128

3) النمو الاقتصادي التلقائي

وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة، أو دون اتباع تخطيط علمي على المستوى الوطني،[1] يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون اتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الاقطاعي الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

أ) التقسيم الاجتماعي للعمل؛

ب) سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود؛

ت) حدوث تراكم لرأس المال؛

ث) تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع الى أخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فان التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في أن واحد. [2]

4) النمو الاقتصادي المخطط

هو ذلك الذي ينشأ نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع."[3] يحدث من عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وامكانياته وتأتي إمكانية هذا النوع من النمو من إمكانية وخبرة المخططين وموضوعية الخطط المرسومة ودقة التنفيذ والمتابعة كذلك مشاركة المجتمع في عملية التنفيذ والتخطيط وعلى جميع المستويات الموضوعة.[4]

5) النمو الاقتصادي العابر

يكون نتيجة لأسباب تفتقد لميزة الثبات والقصد، بحيث أن زوال هذه العوامل يؤدي لزوال وانخفاض الزيادة المحققة في النمو الاقتصادي، ومن أمثلته النمو الاقتصادي المرتبط بارتفاع أسعار البترول والنفط، بحيث أن النمو الاقتصادي يرتفع بارتفاع الأسعار وينخفض بانخفاضها، [5] فهو لا يملك صفة الاستمرارية، وانما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو

---

[1] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، "تداعيات النمو الاقتصادي"، "**مجلة دراسات اقتصادية**" ص 70.

[2] ولد عمري عبد الباسط، "**اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980–2013)**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2016/2015، ص 6–7.

[3] بعوني ليلى، "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970–2010)"، "**مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**"، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 02، السنة 2017، ص 778.

[4] مخيف جاسم حمد الجبوري، مراد حاتم محمد، "أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990–2014)"، "**مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**"، جامعة تكريت–كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 42، السنة 2018، ص225.

[5] لعقاب يسرى أسية، درويش عمار، "المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970–2020"، "**مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة**"، جامعة عين تيموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، السنة 2022، ص 615.

الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من اثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته الى النمو بلا تنمية.[1]

توجد كذلك أنواع أخرى للنمو الاقتصادي و هي: [2]

6) النمو الاقتصادي المحتمل

هو أقصى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية وذلك بالنظر الى الموارد المتاحة، حيث يتم الاستفادة القصوى من جميع المعدات وكذلك تأهيل الموارد البشرية من أجل تحقيق الإنتاجية المثلى.

7) النمو الاقتصادي المتوازن

يشير الى النمو الذي يتم الحصول عليه في ظل تحقق التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية والمتمثلة في: توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات، التشغيل الكامل، غياب الضغوط التضخمية.

8) النمو الاقتصادي المتسارع

يعني أن النمو يتزايد بنسبة ثابتة، على سبيل المثال إذا كان الناتج الوطني الإجمالي هو المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي، فيتحقق النمو المتسارع في حالة تزايده بمقدار ثابت بين كل فترتين متتاليتين، وعادة ما يطلق على هذا النوع بالنمو الهندسي.

9) النمو الاقتصادي الصفري

يرجع ظهور معدل النمو الصفري الى الدراسة التي قام بها نادي روما تحت اشراف Dennis Meados في معهد ماساشوستيس للتكنولوجيا، وتشير الى أن معدل نمو السكان يتزايد بشكل أسي قياسا بالمعروض من الغذاء الي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط لتنتشر المجاعة بنهاية المئة السنة المقبلة، وعموما يعبر معدل النمو الصفري على ذلك المعدل الذي يحافظ على التوازن البيئي من خلال تنمية نشاطات القطاعات التي تحافظ على البيئة، كما يشترط أن تخضع معدل النمو الى تزايد ثابت ومستمر.

ثالثا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

تحدث عملية النمو الاقتصادي نتيجة تفاعل عواملها مع بعضها البعض في عملية انتاج العديد من السلع والخدمات من قبل الاقتصاد، ويرتفع بسببها الدخل الوطني، لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر عوامل محددة والتي تتمثل في:

---

[1] محي الدين حمدان، "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**"، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2009، ص 8-9.

[2] شوقي جباري، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2015/2014، ص93.

1) تراكم رأس المال

يشمل كل الاستثمارات الجديدة سواء كانت مادية أو بشرية، ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، ويعتبر الادخار أساسا لتراكم رأس المال حيث ينبغي على الدولة الزامية الى زيادة معدلات نموها المستقبلي الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله الى ادخار ومن ثم الى مشاريع استثمارية، وعليه يعد رأس المال البشري مصدر مهما للنمو الاقتصادي. [1]

2) القوة العاملة

تمثل ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان، وهي الفئة المسموح به للعمل وكما هو معلوم أن العمال لا يتساوون من حيث قدرتهم على الإنتاج لاختلاف مستواهم التعليمي ومهاراتهم، هذا الاختلاف في مستوى الكفاءة للعمال يجعل من اعتماد العدد الإجمالي للعمال كمحدد للناتج مؤشر ضعيف، وبدلا من ذلك ينبغي اعتماد مؤشر الكفاءة الكلية للعمل والتي تعد نتاج للعدد الكلي للعمال ومتوسط رأس المال البشري "الكفاءة" للأفراد العاملين". [2]

3) التقدم التكنولوجي

يعد عامل أساسي للنمو الاقتصادي، وهو نشاط غالبا ما يدفعه البحث عن الربح المادي، من متطلبات تحقيق التقدم التكنولوجي فإنها تتمثل أساس في الاستثمار في مجال البحث والتطوير من خلال تخصيص أغلفة مالية لهذا الغرض مع ضرورة العمل على تدعيم هذه الاستثمارات المالية بما تحتاجه من رأس مال بشري مؤهل. [3]

4) الموارد الطبيعية

يقصد بها كلا من الأرض، الغابات، مصادر الطاقة، مياه الأمطار والبحار والأنهار، المعادن بمختلف أنواعها والنفط وغيره، وباختصار هي كل مصدر منشأه الأرض سواء كان فوق الأرض أو في باطنها، [4] اذ

---

[1] الوليد قسوم ميساوي، "**أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2018، ص37 بتصرف

[2] الوليد قسوم ميساوي، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2020): تطبيق نموذج ARDL"، "**مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**"، مرجع سابق، ص633 بتصرف

[3] زكاري محمد، "**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014/2013، ص ص 42–43 بتصرف

[4] بن سليمان يحي، "**أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980–2014)**" أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3، 2019/2018، ص61 بتصرف

أن الدولة التي تحوي موارد طبيعية أكبر بإمكانها الاستفادة منها لرفع مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني من شح في هذه الموارد.[1]

5) التجارة الخارجية

بصفة عامة منذ ادم سميث الى اليوم لايزال لدى الاقتصاديين اعتقاد راسخ بأن إيجابيات التجارة الخارجية على أي اقتصاد تفوق سلبياتها، ولدعم هذه النظرة فانهم يوردون الأدلة التالية[2]:

أ) الأدلة التجريبية المستخلصة من التجارب التاريخية.

ب) النظر فيما يحدث عند توجه الاقتصاد المنغلق للانفتاح التجاري.

ت) النظر في تأثير الجغرافيا (الموقع الجغرافي): لقياس تأثير التجارة على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعتبر المواضيع التي اهتمت بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عموما من أهم المواضيع التي تمت مناقشتها من طرف الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ونظرا للجدل الكبير الذي يثيره موضوع التنمية من حيث مختلف المفاهيم المرتبطة به وكذا سبل تحقيقه.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية منها:

التعريف الأول: "إذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وانتاجية العمل، وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى تضمن استمراره فان التنمية الاقتصادية تعرف بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو"، كما تعرف أيضا بأنها "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو. ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها:" مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا الى قواه الذاتية، ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية." [3]

التعريف الثاني: "هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضا بأنها:" تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال

---

[1] الوليد قسوم ميساوي، مرجع سابق ص 40 بتصرف

[2] الوليد قسوم ميساوي، مونير بن حاح، "المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر"، "**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**"، مرجع سابق، ص ص 100-101 بتصرف

[3] جلال خشيب، "**النمو الاقتصادي**"، شبكة الألوكة، سنة النشر لم تذكر، ص 3

انماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضلّ". ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع."[1]

التعريف الثالث: "هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الانسان وكرامته وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته واطلاق لقدراته للعمل البناء والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر"[2]

التعريف الرابع: "هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف الى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء الية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف الى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه."[3]

من هذه التعريفات يتضح لنا مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث ان التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة الى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها–اجراء تغيرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه القول: ان التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي الى:[4]

1) احداث تغير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات؛
2) ضمان الحياة الكريمة للأفراد؛
3) ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بين حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار.

يمكن الاستخلاص مما سبق، "أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، وهذا فضلا عن اجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني أي تغير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء."

ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

---

[1] المرجع السابق ص 3

[2] وعيل ميلود، "**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية. –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**–" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013–2014، ص4

[3] كبداني سيدي أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –، 2013/2012، ص20

[4] جلال خشيب، مرجع سابق، ص 5

ان النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي اجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة. أما الفرق بين نظريات النمو والتنمية فيكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية، في حين تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار، ويرى البعض أن مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا، والتي تتميز باستغلال مواردها استغلالا شبه كامل، أما مفهوم التنمية فيطبق على ابلدان المتخلفة تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم باستغلال مواردها، أما بالنسبة الى شومبيتر فيعتبر النمو أنه تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهي تغيير متصل، وتظهر بفعل قوى توسعية وعلى العكس من النمو الاقتصادي تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة الى النمو الكمي اجراء مجموعة من التعديلات الهيكلية لبنية المجتمع.[1]

من الضروري التمييز بين تعريف النمو الاقتصادي وتعريف التنمية الاقتصادية، لأنه على الرغم من اختلاف مضمون كل منهما، الا أنهما غالبا ما يتم الخلط بينهما، فالتنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد على مدى فترة طويلة من الزمن، أو هي تلك الإجراءات والجهود المبذولة في سبيل زيادة معدل النمو الدخل القومي والدخل الفردي الحقيقي، والتفرقة الرئيسية بين النمو والتنمية ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما، فالنمو تلقائي يحدث مع مرور الوقت بصفة مستمرة مع وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون، وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي فانهم يحاولون زيادة انتاجهم منها، وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل الناتج الإجمالي، ومعدل نمو متوسط الدخل الفردي لهذه التشكيلة التي تسمى مجتمعا، أما التنمية فهي عملية تستوجب تدخل الدولة وتوجيهها، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح أو فشل هذا التدخل باستخدامها للموارد المادية والمالية والتشريعية المتوفرة لديها، وبالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائيا، بل توجهه نحو المجالات الملائمة.[2]

---

[1] محمد موساوي، "**الاستثمار في رأس المال البشري أثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970–2011)**"، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد_تلمسان 2014–2015، ص ص84–85

[2] بهياني رضا، بختي فريد، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة (1970–2016)"، "**مجلة رؤى اقتصادية**"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، السنة 2021 ص58

الجدول (1-1): أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[1]

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها احداث تغير هيكلي للمجتمع. • يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. • لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. • لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	• عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. • تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. • تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة • تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه

المصدر: جلال خشيب، "**النمو الاقتصادي**"، شبكة الألوكة، سنة النشر لم تذكر، ص ص 3-5

ثالثا: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لأن النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، وان كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية. كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ورغم ذلك يفرق الاقتصاديين بين النمو والتنمية وذلك في عدة جوانب منها:[2]

1) يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة. أما مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما؛
2) يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الإرادة، فالتنمية الاقتصادية تكون ارادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي وأن يدخل فيه الانسان كمقرر ومنتج. أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم؛
3) للتنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع. بينما النمو الاقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط؛
4) التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية. في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات؛

[1] جلال خشيب، مرجع سابق، ص ص 3-5

[2] ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر-3- 2014-2015، ص ص14-15

5) لا يمكن احداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن احداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية؛
6) يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛
7) يمكن ألا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

ان لنظرية النمو الاقتصادي تاريخ طويل يمتد من اهتمامات كل من "ادم سميث" و"ريكاردو" و "مالتوس" و "شومبيتر" و "كينز" وغيرهم من المفكرين الكلاسيك، حيث كان توزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل عندهم، ولقد بني التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام التام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، ولقد اتجه هذا الفكر الى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومين وفيما يلي يمكن عرض أهم النظريات المفسرة للنمو والتي تعود لرواد هذا الفكر.

أولا: نظرية ادم سميث

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنيا بمشكلة النمو الاقتصادي وان هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل الا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة والتي تحمل سمات مهمة منها:[1]

1) القانون الطبيعي: اعتقد ادم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فانه يعد كل فرد مسؤولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يدا خفية نقود كل فرد وترشد الية السوق وان كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان ادم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.
2) تقسيم العمل: وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي الى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.
3) تراكم رأس المال: يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

[1] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص 50-51

4) ان تنفيذ الاستمارات يرجع الى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
5) عناصر النمو: تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء الى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي الى زيادة التنمية.
6) يفترض ادم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال انتاجي معين الا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

ثانيا: نظرية ريكاردو

تأتي أفكار ريكاردو لعملية النمو، أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لتوفيرها الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، الا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجة لعدم إعطائه أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي، متأثر بالفترة التي عاشها في إنجلترا والتي تضمنت قلة وضعف استخدام التقدم الفني والتكنولوجي في الزراعة، واستخدامها بشكل كبير في الصناعة وحسب نموذج ريكاردو فقد قسم المجتمع الى ثلاث طبقات اقتصادية وهي:[1]

1) ملاك الأراضي: وهم الطبقة غير المنتجة والذين ينفقون كل دخلهم على الاستهلاكات الترفيه.
2) العمال: وهم الذين يتم الاستعانة بهم في الإنتاج مقابل الأجور، وينفقون كل دخلهم على الضروريات.
3) الرأسماليون: وهم الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها التي حصلت عليه من الأرباح، وتدخر الباقي وتوجهه للاستثمار (التراكم الرأسمالي)، ويعتقد ريكاردو أن الاقتصاد يبدأ باستخدام الأراضي الأكثر خصوبة، فاذا ارتفع الطلب احتاج المجتمع الى كميات كبيرة من المنتجات الزراعية، ما يؤدي بالتوجه الى الأراضي الأقل خصوبة التي تحتاج فعليا الى حجم عمالة أكبر، وبذلك يزداد الطلب على العمال مما يؤدي الى ارتفاع الأجور، كما يرتفع ريع الأراضي التي تصلح للزراعة، مما يؤدي ذلك الى انخفاض أرباح طبقة الرأسماليين وانخفاض قيمة المدخرات لديهم، وبالتالي انخفاض التراكم الرأسمالي، مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار الذي يؤدي الر انخفاض أكبر في نسبة الأرباح الرأسمالية على المدى الطويل، وبذلك يصل الاقتصاد الى الركود، وها الركود يمكن تأجيله عن طريق تطبيق الوسائل الفنية والتكنولوجية، بحيث تؤجل مفعول قانون تناقص الغلة، حيث أن التكنولوجيا تؤدي الى زيادة إنتاجية العامل وبالتالي تخفيض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار السلع الزراعية، وبالتالي لا يتأثر نصيب الأرباح في الناتج الكلي ومن ثم يستمر المجتمع بالنمو، وبحسب ريكاردو فان النمو السكاني يتزايد بمعدل أكبر من معدل تراكم رأس المال وبالتالي سينتهي المجتمع الى حالة ركود، والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان.

[1] محمد طلال محمد أبو الروس، "**دور رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة –دراسة حالة المنظمات الأهلية في محافظة الوسطى**"، ص ص 26–27 رسالة ماجيستر مقدمة الى الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، سنة 2015

ثالثا: نظرية روبرت مالتوس

يشتهر مالتوس بنظريته المعروفة ب "نظرية مالتس للسكان" في كتابه، وتتلخص في أن عدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن، في حين يتزايد انتاج الطعام وفق أحسن الظروف بمتوالية حسابية، خلال نفس الفترة مما يتسبب في عجز غذائي وانخفاض مستويات المعيشة، ومن ثم فان وصول الاقتصاد الى حالة الركود حتمي والسبب الرئيسي في ذلك هو تناقص الغلة، وكانت تلك بمثابة أراء تشاؤمية تتعلق بالنمو السكاني وأثره السلبي على النمو الاقتصادي.

ويعتبر مالتوس من أهم الاقتصاديين الذين تطرقوا الى الطلب الفعال ودوره الفعال في عملية التنمية – قبل كينز – بينما اهتم الكلاسيك بقانون ساي للأسواق كل عرض يخلق الطلب عليه وفي رأي مالتوس فان عدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط من قبل الرأسماليين يمكن أن يوقف عملية التنمية. كما أوضح الدور المهم للاستثمار في القطاع الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية. وأن زيادة التراكم الرأسمالي في ذلك القطاع هو الضمان الوحيد لتفادي حالة الركود السائدة في القطاع الزراعي.

واجمالا يمكن القول أن الربح هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي أن النموذج الكلاسيكي للنمو، كما أنهم أقروا بحتمية الوصول للسكون في النهاية، وأقصى ما كانوا يفعلونه هو اقتراح وسائل تؤخر الوصول الى تلك الحالة، ولم تعتمد مقترحاتهم على تدخل الدولة الا في الحدود الدنيا، وهناك كثير من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية من نظرية النمو الكلاسيكية، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة التركيم الرأسمالي.[1]

رابعا: نظرية كينز

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات للتنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى لتشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية هي: [2]

1) الطلب الفعال: فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار؛
2) الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال؛
3) سعر الفائدة: هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد؛

[1] عبد الحليم شاهين، "**التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**"، سلسلة دراسات التنموية، العدد 73 سنة 2021، ص ص8–9

[2] سعاد إبراهيم السلموني، " **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**"، دار المنهل ،2020، ص34

4) المضاعف الكينزي: يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا ارادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

من خلال ما جاء في هذا المبحث يمكن القول أن النمو الاقتصادي حظي باهتمام كبير من طرف الفكر الاقتصادي، هذا الاهتمام ناتج عن تغير الاهتمامات التنموية لجميع دول العالم وخاصة النامية منها لأن تطلعاتها التنموية كانت جد ملحة، وأهم ما ميز التفكير التنموي الخاص بالنمو الاقتصادي في العصر الحديث هو تجاوزه للتحليلات والتفسيرات الكمية، فعلى اعتبار أن النمو الاقتصادي ذو مدلول كمي جاءت النظريات التقليدية المفسرة له أيضا بتفسيرات وتحليلات متوافقة معه أو طابعه الكمي أي ذات تصور كمي أيضا متعلق بطبيعة عناصر الإنتاج من حيث الكم والكيف وأنماط الاحلال بالإضافة الى التقدم التكنولوجي.

المبحث الثاني: مدخل عام حول الاستثمار في رأس المال البشري

اقتصر الاقتصاديين قبل القرن الماضي على رأس المال المادي باعتباره أساسيا للنمو والتنمية الاقتصادية، ومع تطور الظواهر والمفاهيم الاقتصادية ظهرت أهمية رأس المال البشري باعتباره حجر الأساس في كل عملية تنموية لكونه المسيطر على رأس المال المادي، وهذا ما دفع الى زيادة الاهتمام بتنمية ليواكب هذه التطورات.

فالاستثمار في رأس المال البشري عامل من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لدى مختلف بلدان العالم على اختلاف أنظمتها وخصائص اقتصادياتها. لذلك فانه من الضروري العناية بتنمية الموارد البشرية بأفضل السبل وأكثرها جدوى. ويتحقق هذا بالاهتمام بالعنصر البشري عن طريق الانفاق عليه تكايفا مع التكنولوجيات الحديثة. وبالتالي فان النفقات الاستثمارية المخصصة من أجل اكتساب المعرفة (تعليم وتدريب اليد العاملة) تساهم بشكل أساسي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

وتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب التالية:

-مفهوم رأس المال البشري؛

-مميزات رأس المال البشري؛

-مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري؛

-خصائص الاستثمار في رأس المال البشري.

المطلب الأول: مفهوم رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري من الدعائم الأساسية لعملية الانتاج وأهم موارد المؤسسة وأصلا من أهم الأصول التي تمتلكها المؤسسة، لذلك أصبح للعنصر البشري مكانة عالية ومرموقة سنقوم في هذا المطلب بإعطاء مفهوم عام لرأس المال البشري بالإضافة الى أنواعه ومكوناته.

أولا: نشأة رأس المال البشري

عرف رأس المال البشري بأنه القيمة غير المحسوبة القادرة على دعم الإنتاجية والابتكار وخلق فرص العمل وتعزيزها.[1]

1) في سنة 1776 أشار ادم سميث في كتابه الشهير **ثروة الأمم** الى تأثير مهارات لعاملين في العملية الإنتاجية وجودة المخرجات، وطالب بأن تحدد الأجور وفق ما يبذله العاملون من وقت وجهد وكلفة لكسب المهارات المطلوبة في أدائهم لمهامهم مشيرا أن العمل البشري هو مصر القيمة، أن الاهتمام الجاج بمبدأ رأس المال البشري نشأ كرد فعل للمبالغة في أهمية دور رأس المال المادي في التنمية الاقتصادية وفي النظام الاقتصادي ككل؛

[1] هندة مدفوني مرجع سابق، ص ص40-42 بتصرف

2) قبل الستينات من القرن الحال (القرن العشرين) عندما ألقى شولتز محاضرته الشهيرة في ديسمبر 1960 أما الجمعية الاقتصادية الأمريكية وقد تعددت الكتابات الاقتصادية خلال الثلاثين عام الماضية في محاولة لبذل المزيد من الجهد لإدخال الاستثمار البشري ضمن التيار الرئيسي للفكر الاقتصادي؛

3) ويعد **شولتز وبيكر** أبرز مؤسسي مدرسة رأس المال البشري في الأدب الاقتصادي المعاصر، شولتز على المستوى التجميعي وبيكر على المستوى الجزئي، وقد أخذ مبدأ رأس المال البشري في الازدهار والتوسع بعد النتائج التي توصلت اليها الأبحاث والدراسات التي اكتشفت أن الزيادة في الإنتاج القومي في الدول الصناعية المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعد كبيرة جدا بالمقارنة بالزيادة في عوامل الإنتاج فقد أثبتت الدراسات الأبحاث أن عائد الاستثمار في رأس المال البشري أكبر بكثير من عائد الاستثمار في رأس المال المادي؛

4) أوضحت دراسة **سولو** على مدى الفترة من 1909–1949 في الولايات المتحدة الامريكية أن هناك "فضلة أو متبقية" تقدر بأكثر من 81% من النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لا تفسرها المتغيرات المادية؛

5) أظهرت المقارنات الدولية والتي قام بها **هيل وجونسون وشو** صغر معامل الارتباط بين الاستثمار المادي، والتغيير في الدخل في العديد من البلدان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في البلدان النامية؛

6) أوضحت دراسة **دنسيون** في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1948–1963 أن نسبة مساهمة رأس المال المادي في النمو الاقتصادي تراوحت بين 16 %– 23%، قد حاول الاقتصاديون تفسير انخفاض نسبة مساهمة رأس المال المادي في النمو الاقتصادي والوصول الى مصدر الجزء المتبقي والذي أرجعه البعض الى أن يفسر "المتبقي" بصورة كاملة.

ثانيا: تعريف رأس المال البشري

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالرأس المال البشري تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية منها:

التعريف الأول: "يشير تعريف رأس المال البشري الى موجودات وقدرات؛ تستنتج مردودا أو دخلا في المستقبل والعنصر البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عملية انتاج المنافع، وبذلك فان مستقبل البشرية لا يعتمد على المدى المكاني أو الزماني، ولا على الطاقة، ولا على الأراضي الممكن زراعتها وانما على تنظيم هذا المستقبل الكامن في الذكاء الإنساني، وتقدم المعرفة وتمتد جذور تعريف رأس المال البشري الى أمد بعيد فلقد كان ادم سميث المؤسس لهذا التعريف، عندما اعتبر أن الطاقات الفردية للإنسان مخزون من رأس المال الإنتاجي، غير أن هذا المفهوم لم يتطور الا بعد الحرب العالمية الثانية، من طرف مدرسة شيكاغو اثر تطرقهم الى مفهوم اقتصاد التربية الذي أصبح بعد ذلك فرعا."[1]

[1] سعدون حمود واخرون، "**رأس المال الفكري**"، دار المنهل 2015، ص83

التعريف الثاني: "يمثل كل ما يزيد من إنتاجية العنصر البشري من مهارات معرفية تقنية اكتسبها من خلال العلم والخبرة، وتتمثل الميزة الأساسية لرأس المال البشري بكونه غير مادي بطبيعته، أو غير ملموس، وبذلك أصبح من الضروري الاهتمام برأس المال البشري وصيانته عن طريق التدريب والتعليم المستمر والصحة والعناية اللائقة، من أجل تنمية الأفراد والمجتمع ودفع البلاد نحو التقدم والازدهار."[1]

التعريف الثالث: "يعتبر رأس المال البشري أحد مكونات رأس المال الفكري، والذي يتصف بخاصية هامة وهي أن المنظمة تحصل على مساهماته في العمل دون أن تتملكه بشكل مباشر، مما يضيف درجة من عدم التأكد بنسبة لاستخدامه، ويقصد برأس المال البشري المعرفة والمهارات، بالإضافة الى القدرات الذاتية لتحديد وإيجاد مصادر المعرفة والمهارات التي لا يمتلكها الأفراد حاليا، وهو ما يطلق عليه المديرون أحيانا المبادأة أو الابتكار أو قدرات المنظمة."[2]

التعريف الرابع: "يعرف رأس المال البشري كذلك على أنه جميع الموارد البشرية ذات الامكانات المتميزة على الوظائف الإدارية والفنية، والتي لديها القدرات الإبداعية والابتكارية، والتفوقية وتشتمل على معارف العاملين المتطورة، وخبراتهم المتراكمة على التجارب العملية ومهاراتهم الثقافية والفنية، فضلا عن رضاهم ومعنوياتهم وتماسكهم كفريق عمل متكامل."[3]

التعريف الخامس: "وفقا لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشمل راس المال البشري المعرفة والمهارات والكفاءات والصفات الاخرى للفرد، التي تعزز الرفاه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي، (المعرفة والمؤهلات والمهارات والخصائص الفردية التي تسهل خلق الرفاه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي)، يمكن تعريفه على أنه مجموعة من المهارات والمعرفة المؤهلات التي يمتلكها كل فرد، هذه جزئيا فطرية موروثة عند الولادة، {هذه هي القدرات الفكرية المنقولة وراثيا } من ناحية أخرى يتم اكتسابها طوال الحياة هذا الاستحواذ مكلف، ولكنه يؤدي الى تدفق الخدمات الإنتاجية في المستقبل لذلك فهو استثمار هذا هو سبب تسمية راس المال لهذا المخزون من المعرفة."[4]

يمكن الاستخلاص مما سبق، "أن رأس المال البشري هو كافة المهارات والقدرات والمواهب والخبرات والتدريب والحكم والميول الإبداعية التي يمتلكها الفرد وهو المحرك الرئيسي لكافة خطط التنمية ومشاريع الاستثمار التي تهدف للنهوض بالأمم."

---

[1] بعومي ليلى، مرجع سابق، ص ص 167،170

[2] عبد الله حسن مسلم، "**إدارة الجودة الشاملة معايير الأيزو**"، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2015، ص82

[3] بوديسة محمد، "**أثر الاستثمار في راس المال البشري على تعزيز الأداء التنافسي في المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية**"، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة وإدارة الموارد البشرية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، سنة 2020/2019، ص 8-9.

[4] Mr REZINE Okacha، "**capital humain éducation et croissance économique une approche économique**" ، thèse de doctorat en sciences économiques faculté des sciences économiques et de gestion، université Abou Bekr Blkaid année 2014 / 2015، p 27.

ثالثا: خصائص رأس المال البشري

يتميز رأس المال البشري بمجموعة من الخصائص لعل من أهمها ما يلي:[1]

1) يتميز رأس المال البشري بأنه رأس مال غير ملموس فهو المعرفة كما أنه من الصعوبة قياسه بدقة فهو سريع الزوال الفقدان يتزايد بالاستعمال ويمكن الاستفادة منه في مراحل أخرى وعمليات مختلفة في الوقت نفسه ويتجسد في أشخاص لديهم قدرة واستعداد لحمله بجانب قدرة تأثيره الكبير على جودة العمل وزيادة الإنتاجية في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية؛
2) تنوع واختلاف إمكانيات تراكم رأس المال البشري في قابلية الفرد للتكوين في قدراته الجسمانية والعقلية والتي تكون مرهونة بما يمكن أن يصل عليه من عوائد مالية يمكن حصوله عليها في الوقت الحاضر مقابل ما سيحصل عليه أكثر في المستقبل أو التضحية بالعائد المادي والاكتفاء بالعائد العملي أو التدريبي؛
3) عدم وضوح إمكانيات رأس المال البشري وتعتب المعترف والقدرات المملوكة للأفراد كامنة ولا يمكن التعرف عليها من قبل المنشآت أو المنظمات الا بعد التعرف على ما يملكه من كفاءات علمية وخبرات وتعليم طوال فترة حياته العلمية والعملية والتي تزيد بالاستثمار فيه بالتعليم والتدريب وتظهر خلال أدائه وانتاجيته؛
4) يتسم بعلاقات تشابكية لأنه متعدد الأبعاد ويعد من المحددات الرئيسية في النمو الاقتصادي في ظل تعاظم المعرفة والابداع البشري؛
5) عدم استطاعة مالك راس المال السيطرة على راس المال البشري حيث يعتبر المورد البشري أصل من ضمن الأصول غير المملوكة للمنشأة فضلا عن عدم قدرة المنشأة على بيعه كما تستطيع مع باقي الأصول الأخرى؛
6) عدم إمكانية استهلاك رأس المال البشري بالطرق التقليدية للاستهلاك حيث لا يمكن استهلاكه مثل الآلات والمعدات ولكن يجب تطويع بيئة العمل لتناسب رأس المال البشري حتى يقوم بالمشركة في عملية الإنتاج بشكل مستمر دون العزوف عن العمل وبالتالي فقدانه مما يؤثر على إنتاجية المنشاة وبالتالي التنمية الاقتصادية.

كما يتميز رأس المال البشري بخصائص أخرى وهي:[2]

1) لا يمكن فصله عن مالكه؛
2) ليس منتجا فقط للسلع والخدمات بل يستهلكها أيضا؛

---

[1] منال عشري، "**تكنولوجيا المعلومات والرأسمال البشري رؤية للتنمية المستدامة 2030**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2022، ص ص59-60.

[2] عمر الشريف، سمير صلحاوي، "رأس المال البشري: الأهمية وضرورة الاستثمار"، "**مجلة الاقتصاد الصناعي**"، العدد 01، جوان 2017، ص45

3) ان لرأس المال البشري بعض الأفضليات والحاجات التي يتطلب اشباعها والتي لا توجد في الرأس المال المادي؛
4) ان إنتاجية العمل في رأس المال البشري لا تتوقف فقط على النواحي التقنية، بل هناك الدوافع والحوافز الذاتية والخارجية معا؛
5) لا يمكن التخلي عن رأس المال البشري بمجرد أنه أصبح قديما من الناحية الإنتاجية كما هو الأمر في الرأس مال المادي؛
6) لا يمكن بيع رأس المال البشري كما هو الحال بالنسبة للرأس المال المادي؛
7) بوفاة الانسان، يتلاشى رأس المال البشري باستثناء الاختراعات المسجلة والمحمية بحقوق الملكية، على عكس رأس المال المادي.

رابعا: أهمية رأس المال البشري

ان أساس نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها مرتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمار في رأس المال البشري. نظرا للأهمية الكبيرة التي يمكن ايجازها فيما يلي:[1]

1) التقدم العلمي للدول مرتبط بالمورد البشري وبتنميته بما يتماشى مع العلوم والتقنيات الحديثة؛
2) المورد البشري هو أساس الابداع والابتكار والذي من خلاله تحقق المؤسسات الميزة التنافسية؛
3) العنصر البشري هو أساس التنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج المادية وغير المادية للمؤسسة؛
4) يعد المورد البشري كمورد أساسي لخلق الثروة، وكذا انشاء مصادر جديدة للدخل الوطني؛
5) من خلال المورد البشري يمكن تنويع هيكل الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على مختلف القطاعات لضمان عنصر الاستدامة في التنافسية الاقتصادية؛
6) يساهم المورد البشري في بناء أمن واستقرار المجتمع من خلال مختلف المؤسسات؛
7) أنه يساعد في زيادة كفاءة استخدام الأصول ويحقق إنتاجية أعلى وخدمة أفضل للزبائن؛
8) توصيل ونقل خبرات، معارف وثقافات الشعوب الأخرى وانتقاء الأفضل لخدمة الصالح العام.

[1] فرعون امحمد، محمد ايليفي، "**الاستثمار في الرأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة**"، ملتقى دولي حول الرأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة"، 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة الشلف، ص 07

المطلب الثاني: مميزات رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري مفتاح نجاح المؤسسات، خاصة في ظل اقتصاد اللا ملموسات الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المعارف والمهارات والخبرات في تحقيق الابداع والابتكار في هذا المطلب سيتم التطرق الى مكونات وأنواع رأس المال البشري وأهم وأبعاده.

أولا: أنواع رأس المال البشري

ينقسم رأس المال البشري الى نوعين وهما:[1]

1) رأس المال البشري العام: ينتج عن التطوير خارج حدود المؤسسة، من السهل نقله عبر المؤسسات، وقابل للتحديد بسهولة من مجموعة المعارف التي تنتقل بين المؤسسات حيث أن الأفراد يستثمرون في تكاليف تطوير هذا النوع من رأس المال البشري.
2) رأس المال البشري الخاص: يكون هذا النوع من رأس المال البشري خاص بالمؤسسة، وهو غالبا ذو قيمة كبيرة لها، ولا يمكن أن ينتقل بسهولة للمتنافسين. ويوصف هذا النوع من رأس المال البشري على أنه المعرفة ذات القدرة الطبيعية على منع الدخول اليها، حيث تنشأ هذه القدرة من تعقيد أو ضمنية المعلومات المطلوبة لإحداث الابتكار.

وللتمييز بين رأس المال البشري العام والخاص.

الجدول (1-2): معايير التمييز بين رأس المال البشري العام ورأس المال البشري الخاص

معايير التمييز	رأس المال البشري العام	رأس المال البشري الخاص
موقع التطوير	-ضمن المؤسسة	-خارج المؤسسة
تكاليف التطوير	-تتحملها المؤسسة	-يتحملها الأفراد
قابلية النقل عبر المؤسسات	-غير قابلة للنقل	-قابلة للنقل
نوع المعرفة	-معرفة ضمنية	-معرفة ظاهرية
المقاييس المستخدمة	-سنوات الخبرة في المؤسسة -عدد مشاريع المؤسسة -الحلول المعتمدة على الفريق -إجراءات تشغيل المؤسسة	-التعلم -سنوات الخبرة في العمل -الخبرة الإدارية

المصدر: عادل بومجان، ربيحة قوادرية، "**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**"، "**رأس المال البشري ومحاسبة الموارد البشرية . المنطلقات الفكرية والتحديات**"، العدد الثاني والعشرين، ديسمبر 2017، ص 40 41.

[1] عادل بومجان، ربيحة قوادرية، "رأس المال البشري ومحاسبة الموارد البشرية . المنطلقات الفكرية والتحديات"، "**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**"، العدد الثاني والعشرين، ديسمبر 2017، ص ص 40 41

ثانيا: مكونات رأس المال البشري

يتكون رأس المال البشري من جملة من المكونات والتي أهمها نجد المعارف المهارات والقدرات والخبرات والمؤهلات والابداع والابتكار والعمل ضمن الفريق كما يلي:[1]

1) المعرفة: من الجدير ذكره أن مفهوم المعرفة ليس بالأمر الجديد فقد رافقت المعرفة الانسان منذ ان تفتح وعيه، مرورا بالمستويات البدائية في ادراكها، ووصولا الى ذراها الحالية حث تتمتع المعرفة اليوم بتأثير كبير على نمط حياة الانسان، وبفضل ثروة علمية في المجالات الالكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية ويمكن تحديد العلاقة بين رأس المال البشري كما يلي:

أ) يعتبر توافر رأس المال البشري ضروريا لإنشاء العرفة؛

ب) يلعب رأس المال البشري الدور الأبرز في تسهيل عملية المشاركة بالعرفة بين الأفراد العاملين في المنظمة؛

ج) يعتبر رأس المال البشري متطلبا أساسيا من متطلبات نجاح إدارة المعرفة؛

د) يؤدي توافر رأس المال البشري الى تسهيل قيام إدارة المعرفة بتطوير استراتيجيات المنظمة.

2) المهارات والقدرات: القدرة على أنها طاقة واستعداد عام يتكون عند الانسان نتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية تهيئ له اكتساب تلك المقدرة أما المهارة على أنها استعداد خاص أقل تحديدا من القدرة يتكون عند الانسان نتيجة تدريبات متكررة ومتدرجة ومتصلة تصل الى درجة السرعة والاتقان في العمل أو استعداد لاكتساب شيء معين فالمهارة استعداد أو طاقة تساعد في امتلاك القدرة.، وتعتبر المهارات والقدرات ذات أهمية كبيرة للفرد بحيث تمكنه من أداء أدواره في الحياة على الصعيد المهني بحيث يستطيع من خلاله تنفيذ المهم المطلوبة منه والمنوطة بعمله، كما تعطي فرصة كبيرة للارتقاء والتطوير المهني خصوصا في ظل حفاظه على اكتساب مهارات وقدرات جديدة أو على الصعيد الشخصي بحيث تجعل حياته أفضل.

3) الخبرات: يكتسب الانسان في كل يوم يمر به العديد من الخبرات والتجارب عن طريق القراءة أو المشاهدة أو السماع أو العمل أو أن يمر الشخص نفسه بموقف معين وهكذا، ومجموع هذه التجارب التي يمر بها الانسان تكون عنده ما يسمى بالخبرة، والخبرة تقسم الى نوعين، خبرة في أمور العمل وخبرة في أمور الحياة بشكل عام، وكلاهما ذو أهمية كبيرة، وعلى الانسان أن يوازن بين الأمور للحصول على كلتا الخبرتين دون تجاهل أي منهما، وكلما كانت تجارب الشخص كثيرة كانت خبراته كبيرة بعيدا عن

[1] محمد طلال، محمد أبو الروس، مرجع سابق، ص ص 32-35.

نتائج تجاربه هل هي سليمة أم صحيحة أم عادت عليه بالنفع أم لا، الا أن خوض التجربة في حد ذاتها يكفي للخروج منها بفائدة، ويجب أن لا يركز الشخص على أمور العمل ويبتعد عن أمور الحياة العامة.[1]

4) المؤهلات: نظرا للاختلاف في وجهات النظر في تعريف المؤهلات وعدم الاتفاق على تعريف واحد وشامل، فان الباحث يرى أن المؤهلات هي عبارة عن استعدادات طبيعية أو مكتسبة تجعل المرء أهلا لأمر أو لعمل صالحا له، وتؤخذ بشكل رسمي كشهادات معتمدة من المدارس والجامعات والمراكز التعليمية المختصة ويطلق عليها مؤهلات علمية أو من المراكز المهنية والجامعات المتخصصة ويطلق عليها مؤهلات مهنية، وبموجب الشهادة تقر توافر جملة من المعارف والمهارات والقدرات اكتسبت من قبل حاملها على أيدي معلمين ومدرسين أكفاء.

واكتسبت المؤهلات العلمية والمهنية وأهمية في تطوير وتحسين رأس المال البشري في عدة اتجاهات، من حيث تطوير المعارف وتنمية المهارات والقدرات واكتساب الخبرات من قبل المعلمين والمدرسين.

5) الابداع والابتكار: اختلف المفكرين حول تحديد ماهية الابداع، حيث لا يوجد اتفاق واضح ومحدد لأسباب تتعلق بتعقد الظاهرة نفسها أو بتعدد اتجاهات المفكرين، حيث ينظر كل واحد منهم من زاوية معينة توافق تخصصه أو ميوله. فمنهم من ينظر اليه على أنه منتج، ومنهم من ينظر اليه على أنه عملية، ومنهم من ينظر اليه على أساس السمات والخصائص التي تميز المبدعين، يعرف الابداع على أنه أفكار تتصف أنها جديدة ومفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع أو بإعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة.

بينما يعرف الابتكار على أنه فكرة إبداعية تتضمن التنفيذ وتختلف عن الاختراع، وهو عملية تصور وتنفيذ لطريقة جديدة لتحقيق نتيجة أو أداء عمل. ويمكن أن يشمل الابتكار ادخال عناصر جديدة، أو مزيجا جديدا من العناصر الموجودة، أو تغييرا مهما في أسلوب عمل تقليدي أو عدولا عنه

يمثل الابتكار والابداع احدى ضروريات الأساسيات في إدارة الأعمال والمؤسسات، اذ أن الزمان في تصاعد والحاجات والطموحات هي الأخرى في نمو واتساع، فلا يعد كافيا أو حتى مرضيا أداء الأعمال في المؤسسات الروتينية التقليدية، لأن الاستمرار بها يؤدي الى الوقوف بمعنى التراجع عن الركب المتسارع في المضي الى الأمام أو الفشل.

6) التعاون والعمل في الفريق، يعرف على أنها جماعة تمتلك أعضاؤها مهارات مكملة لبعضها البعض ويلتزمون بغاية مشتركة أو بعدد من أهداف الأداء وهم يعتبرون أنفسهم مسؤولين مسؤولية جماعية عن تحقيقها، تستمد فرق العمل أهميتها في المنظمات من خلال تكاملية سماتها، بوصفها قوة أدائية وحركة

---

[1] ربيحة قوادرية، "**مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل–فرع جنرال كابل بسكرة**–" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص31.

تطويرية مستمرة في البيئة التنظيمية، تسهم في دفع المنظمة نحو استيعاب التغيرات والتعامل مع التقنية وتطوير أساليب الأداء، والتخلص من العوائق التي تخلل أنشطة عمليات المنظمة، وتتيح لها التحول الى المنظور الاستراتيجي في التخطيط والتنفيذ، وتبني طرائق الجودة في الأداء على صعيد النوع قبل الكم، اذ أن فرق العمل الفاعلة تؤدي الى تقوية المنظمة، وبالتالي فان عملية تطوير فرق العمل تظل مطلبا حقيقيا لتلك المنظمات في سعيها الى النجاح والتميز.

وهناك ثلاثة مكونات أساسية لرأس المال البشري كالتالي:[1]

1) المؤهلات العامة: والمرتبطة بتعليم الأمين القراءة والكتابة ومفاهيم الحساب، وأكثر توسعا القدرة على معالجة المعلومات واستعمالها في حل المشاكل، والتدريب.
2) المؤهلات النوعية: والمرتبطة بالتكنولوجيا وسيرورة الإنتاج الخاصة، كالقدرة على العمل ببرامج الاعلام الالي بمختلف درجات التعقيد وصيانة قطع الآلات.
3) المعارف التقنية والعلمية: وتتمثل في التحكم وتنظيم المعارف والتقنيات التحليلية النوعية والتي يمكن أن يكون مهمة للإنتاج والتقدم التكنولوجي، كالفيزياء والهندسة المعمارية وغيرها.

ثالثا: أبعاد رأس المال البشري

ان المنظمات الناجحة هي تلك المنظمات التي تعظم استثماراتها من خلال التخطيط والتدريب والتطوير في رأس المال البشري، بمعنى أنها تقوم بالاستثمار فيه لتحسين موقعها التنافسي في الأسواق، فالمعرفة والمهارات التي يمتلكها العاملون يمكن أن تحسن وتطور لزيادة الكفاءة والفاعلية، وتجدر الإشارة الى ان هنالك أبعاد مهمة للاستثمار في رأس المال البشري منها:[2]

1) البعد الاقتصادي: ان تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية تتم عن طريق الموارد البشرية المؤهلة بما يحقق التطور الملحوظ للدولة، فضلا عن ان الفرد المؤهل تعليميا وتدريبيا ومعلوماتيا يمتلك فرصة أكبر للعمل كفرد منتج يحقق فائدة وقيمة مضافة تسهم في تنشيط التنمية الاقتصادية.
2) البعد الاجتماعي: ان التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على فهم المشكلات الاجتماعية، فضلا عن تأثيره الملموس في شعور الاسان بتقدير الذات.
3) البعد الثقافي: ان تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية ينعكس في التنمية الحضرية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بالعقائد والتراث الثقافي، فلهذا البعد الدور الأساسي في عملية الاستثمار البشري.

---

[1] بوهنة كلثوم، "أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (1990–2019)"، "**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**"، المركز الجامعي مغنية–الجزائر–، المجلد 17، العدد 27، السنة 2011، ص 14

[2] حمدية شاكر الايدامي، نادية لطفي جبرن "**الاستثمار في رأس المال البشري وفق متطلبات سوق العمل**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، سنة النشر لم تذكر، ص ص38 39

4) البعد العلمي والتكنولوجي: هذا البعد يوفر الكوادر العلمية المتمكنة والقادرة على البحث والابتكار والتطوير بما يساهم في احداث التقدم المعرفي في شتى مجالات الحياة.
5) البعد الحكومي والأنظمة: ان التمويل الحكومي والانفاق على رأس المال البشري أحد أهم أبعاد الاستثمار البشري، والسياسة المالية المعتمدة لرسم الهياكل المؤسسية وفتح وظائف حكومية مدعومة بالتشريعات الاقتصادية والمعتمدة من قبل الحكومة لتتناسب مع الدستور.
6) البعد الأمني: ان الاهتمام بالتعليم والتدريب تؤدي الى تخفيض نسبة البطالة، اذ أن زيادة هذه النسبة يؤدي الى انتشار الجريمة والسرقة...الخ وانخفاضها يساهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع.

رابعا: أصناف رأس المال البشري

يصنف رأس المال البشري بحسب المستوى الى أربع مستويات، وهي:[1]

1) الفئة المتميزة تمثل العاملين من صنف النجوم اللامعة والعقول المدبرة التي يصعب إيجاد بديل لهم بسهولة من قبل المنظمة؛
2) العاملون المتعلمون الجدد الذين هم في طور التعلم لاكتساب المعارف والخبرات يفعل تعيينهم لأول مرة أو نقلهم أو ترقيتهم الى وظائف أخرى؛
3) العاملون الطبيعيون في أدائهم وسلوكياتهم وصلابة موافقتهم مع منظمتهم بحيث لا يمكن الاستغناء عنهم؛
4) مجموعة العاملين صعبي الرأس، والتي يفترض بالمنظمات أن تستبدلهم لأنهم يمثلون عثرة أمام تطورها.

المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري

يعد العنصر البشري اهم العناصر الانتاجية التي يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية.. حيث يساهم هذا الاخير في تراكم راس المال البشري من خلال التعليم والتدريب في خلق قوة عاملة مؤهلة ومتخصصة تسهم في تحويل النشاط الاقتصادي.

أولا: تعريف الاستثمار في رأس المال البشري

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالاستثمار في رأس المال البشري تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية منها:

التعريف الأول: "استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية، وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات الى تحقق الرفاهية للمجتمع، وكذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في المجتمع، ويعتبر الفرد أساس الثروة الوطنية، وتمثل المعارف والمهارات والتعليم والتدريب، النظم الأولية التي يتم بها الحفاظ على رأس المال

[1] شتوح محمد، "مساهمة رأس المال البشري في خلق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال"، "**مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**"، العدد 01 ص 145

البشري وزيادته ويعتبر الفكر الاقتصادي العنصر البشري وحدة اقتصادية، تساهم بشكل فعال في تكوين وزيادة ثروة الأمم، عبر المساهمة الفاعلة والمتميزة في العملية الإنتاجية حتى في ظروف شيوع المكننة والأتمتة، وتتصاعد هذه الثقة المطلقة في العنصر البشري لتجعل غاية المجتمعات خدمة الانسان لكونه القيمة العليا في الحياة. ووحدة اقتصادية واجتماعية في ان واحد."[1]

التعريف الثاني: "مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخيرات وعناصر الاداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الانسان عن طريق نظم التعليم النظامية .والتي تساهم في تحسين انتاجيته وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله."[2]

التعريف الثالث: "كل إنفاق استثماري على المجالات المختلفة من خدمات صحية، تدريب مهني، تعليم نظامي والتعليم للكبار وكذلك الهجرة للعمل. يعرف أيضا على أنه المدخلات التي تخصصها المنظمات في ميدان تدعيم المواهب البشرية وترقية وتطوير التقنيات والمهارات التي تعزز المزايا التنافسية وتسمح بتكوين قيمة فريدة بعيدة عن المنظمات الأخرى، وهذا يعني أن الاستثمار في تعليم العاملين هو طرقة جديدة لخلق سوق عمل داخلي ترتكز عليه المنظمة في بناء مواردها البشرية."[3]

التعريف الرابع: "عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما أو يمكنهم أن يساهموا فيها على أن يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين بل يمتد على الاشراك الفعلي أو المنتظر أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الاخرين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية."[4]

التعريف الخامس: "عملية تطوير مهارات ومعارف وقدرات الجنس البشري، والتي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فقد أثبت فعاليته في الحد من الفقر وعدم المساواة."[5]

يمكن الاستخلاص مما سبق، "أن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل كل ما يزيد من إنتاجية المورد البشري، من مهارات معرفية وتقنية اكتسبها من خلال لتعلم والخبرة من خلال اعطاء الأولوية للإنفاق

---

[1] بسمه عدنان السيوفى، "**تدريب من أجل الازدهار**"، PMEC،2019، ص33.

[2] رابح عرابة، حنان بن عةالي، "**ماهية راس المال الفكري والاستثمار في راس المال البشري**" الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص9.

[3] بوديسة محمد، مرجع سابق، ص19.

[4] غيدة فلة، غيدة فوزية، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع خلال الفترة (2018–1984)"، "**مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**"، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 01، سنة2019، ص477.

[5] LENBA Noureddine"L'impact de l'investissement en capital humain sur la croissance économique en Algérie (étude économétrique du 1990 au 2017),**"magazine Lenba ; N** ،"volume VIII, n '02 (August), p1032.

على مختلف المجالات المخصصة لتنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية العاملة والمنتظرة بالكيفية التي تسمح بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع."

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الانتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون التعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري. وتشير نظريات النمو الاقتصادي الى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما، من هنا فان تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام، وأن اعتبار الانسان كعامل حاسم في التنمية الاقتصادية مبني على أسس أهمها:[1]

1) الانسان قادر على أن ينتج أكثر مما يستهلك، أو بمعنى اخر قادر على انتاج الفائض الاقتصادي اللازم للتنمية؛
2) الانسان غير المؤهل أو غير المنتج عبء في وجه التنمية الاقتصادية لكونه مستهلكا للموارد الاقتصادية المتوفرة؛
3) الانسان وحده هو القادر على تنظيم استغلال الموارد الطبيعية وبالتالي قادر على تسخيرها في خدمة التنمية.

وتعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول. حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

كذلك يتميز الاستثمار في رأس المال البشري بأهميات أخرى وهي:[2]

1) الزيادة الكبيرة في حجوم الناتج القومي في الدول المتقدمة بالقياس الى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره الى حد كبير لارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري؛
2) تصاعد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة التي ظلت تعاني من التخلف على الرغم من نيلها استقلالها السياسي.

[1] علي مزاحم حبيب السامرائي، "**الاستثمار في رأس المال الفكري**"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص ص 14-15 .

[2] عز الدين حيدر، عمار إبراهيم، "أثر الاستثمار في راس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية" "**مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**"سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 5، السنة 2017، ص88

ثالثا: فوائد الاستثمار في رأس المال البشري

أما عن فوائد الاستثمار في رأس المال البشري فيمكن حصر أهمها فيما يلي:[1]

1) تغير الصورة الذهنية تجاه طبيعة العمل؛
2) تحقيق مزيد من الخدمات والمنتجات؛
3) تحسين العلاقات بين العملاء والموردين؛
4) زيادة القدرات الإبداعية؛
5) تحسين الإنتاجية وزيادة الإيرادات.

كذلك يوجد فوائد أخرى أبرزها:[2]

1) ابهار وجذب العملاء وتنمية ولاتهم؛
2) خفض التكاليف وإمكانية البيع بأسعار منخفضة؛
3) تعزيز القدرة التنافسية للدولة؛
4) تعزيز التنافس بالوقت من خلال تقليل الوقت بين كل ابتكار والذي يليه.

رابعا: خصائص الاستثمار في رأس المال البشري

ومن خصائص الاستثمار في راس المال البشري التي تميزه عن الاستثمارات المادية والتي تتمثل فيما يلي:[3]

1) الشخصية: فالاستثمار في التدريب يرتبط بالشخص في حد ذاته او حتى الاختيار والتعيين وبالتالي فهذا النوع من الاستثمارات غير قابل للتجزئة ولا يمكن تفويضه بين الموارد البشرية بصفة مطلقة إذا هو استثمار شخصي يتعلق بالملائمة.
2) الحدود الزمانية: ان راس المال البشري باعتباره مجسدا في الموارد البشرية بصفة شخصية متفردة يجعل من احتمالية تراكمه محدودة، كون ان هذا التراكم هو دالة المجموعة عوامل معنوية كالحالة الجسدية والفكرية للفرد عبر مرور الزمن وهذا ما يجعل منطقيا عوائد المؤسسة ترتبط بغمر الفرد الذي استثمرت فيه. حيث يؤكد هذا وجود مستوى مثالي لتراكم راس المال البشري عبر الزمن من جهة وان هذا التراكم هو في حالة تدرج زمني من جهة ثانية.

---

[1] عائشة شتاتحة، "**الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**"، دار اليازوري للنشر التوزيع، 2019، ص ص 73-74

[2] زبيدة خليل عبد الله إبراهيم، "**أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة: (2000-2018)**"، بحث تكميلي مقدم لاستيفاء درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ديسمبر 2020، ص 28

[3] بوديسة محمد، مرجع سابق. ص34.

3) عدم الوضوح: ان الاستثمار في راس المال البشري يجعل من تحصيل نتائجه امرا صعبا كون هذه الاستثمارات تكون في حالة عدم التأكد باعتبار ان المؤسسة تعتمد في الاساس على ظواهر الاشياء كالمستوى التعليمي ومختلف التدريبات التي يحصل عليها الفرد.. غير ان التفاعل الاجتماعي يجعل من هذه الاستثمارات غير واضحة المعالم والنتائج كون ان الفرد المؤسسة يؤخذ في سياق عام.

المطلب الرابع: مميزات الاستثمار في رأس المال البشري

يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج، ومن ثم فانه يلعب دورا كبيرا في دعم إمكانيات التنمية، فالهدف من استثمار العنصر البشري هو الناحية المادية فقط، سيتم عرض أهم الأهداف والمحددات للاستثمار في رأس المال البشري.

أولا: أهداف الاستثمار في رأس المال البشري

إن موضوع هذا البحث يتعلق بالجانب الإنتاجي للعنصر البشري، فإننا سنتناول بالتحليل أهداف الاستثمار في العنصر البشري المتعلقة بهذا الجانب الإنتاجي التي يمكن أن تنقسم في الفكر الوضعي إلى قسمين رئيسيين كما يلي:[1]

1) الأهداف المباشرة: تنقسم الأهداف المباشرة من الاستثمار في العنصر البشري إلى:

أ) هدف زيادة الإنتاج: تعد زيادة الإنتاج أو (الدخل) طالما أن الإنتاج هو نفسه الدخل منظورا إليه من جهة أخرى أحد الأهداف المباشرة للاستثمار في العنصر البشري، وتتم زيادة الإنتاج من وجهة النظر الاقتصادية البحتة من خلال زيادة توظيف العناصر الإنتاجية العاطلة عن العمل، أو زيادة إنتاجية العناصر التي تم تشغيلها بالفعل، لذلك فإن الكتابات الاقتصادية التي تعالج العلاقة القائمة بين الاستثمار في العنصر البشري وبين زيادة الإنتاج تقوم على اعتبار الإنفاق على الإنسان إنفاقا استثماريا، حيث أدى الاهتمام بمجالات الاستثمار في العنصر البشري في الدراسات الاقتصادية إلى ظهور طريقة البواقي المستخدمة في قياس العائد الاقتصادي للاستثمار في رأس المال البشري، وهي الطريقة التي لجأ إليها الاقتصاديون لتقدير الزيادة الإجمالية في الناتج القومي التي تنجم عن العوامل غير المحددة خلال فترة زمنية معينة، وترتب على ذلك أن نادت منظمة اليونسكو إلى ضرورة اعتبار التعليم أحد عوامل الإنتاج غير الملموسة في عملية التنمية الاقتصادية.

كذلك يهدف الاستثمار في العنصر البشري إلى زيادة إنتاجيته وهذا يتطلب أن يشمل هذا الاستثمار أفراد القوة العاملة الذي يقومون بالإنتاج، مع ملاحظة أن الاستثمار في العنصر البشري سيؤدي إلى زيادة إنتاجيته بدرجة أكبر في الوظائف العليا والفنية المتخصصة، بمعنى أن زيادة الإنتاجية نكمن بدرجة أكبر في زيادة تعليم الافراد الفنيين من خلال تحسين مستوياتهم التعلمية مثلا بالمقارنة بزيادة تحسين مستوى العاملين بالوظائف الدنيا غير الفنية وفي هذا يلاحظ على العلاقة بين التعليم والإنتاجية ما يلي:

[1] هندة مدفوني، مرجع سابق، ص ص40،42.

-يوجد قدر معين من التعليم لكل عمل من الأعمال بحيث يصعب تنفيذ هذا العمل دون توافره، وأن زيادة تعليم الافراد الذي يقومون به عن هذا القدر لن يؤدي الى زيادة انتاجيتهم.

-تتناسب زيادة إنتاجية الفرد مع زيادة كمية التعليم التي يحصل عليها، مع ملاحظة أن إنتاجية العامل تزيد بمعدل متزايد أولا مع بدء توافر الفرص التعليمية له، ثم لا تلبث أن تتزايد هذه الإنتاجية بمعدل متناقص ثانيا حتى نصل لأقصاها بعد أن يبلغ المستوى العلمي للعامل الحد المقرر.

ب) هدف تحقيق التوظيف: يحتل موضوع التوظيف مكانا رئيسيا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول، وقد برزت أهمية دور الاستثمارات البشرية غير المنظورة في التوظيف جنبا إلى جنب السياسات المالية والنقدية التي يمكن أن تتخذ في هذا المجال، ويمكن ذكر أهم الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة للاستثمار في العنصر البشري في مجال تحقيق التوظيف كالآتي:

- زيادة فرص العمل بين الافراد: ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الملائمة بين رغبات اصحاب الاعمال وبين ما يحتاجون اليه من المهارات واصحاب الكفاءات.
- سعة تكييف الأفراد مع التطورات التقنية: ذلك أن التحسينات في النواحي التقنية تؤدي إلى إحداث البطالة الهيكلية وظهور البطالة الفنية ولذا يجب ان يهدف الاستثمار في العنصر البشري إلى سرعة تكيف الأفراد مع هذه التطورات التقنية الجديدة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التعليم والتدريب اللذين يزودان الأفراد بالقدرات والاستعدادات العقلية والجسدية على أداء الأعمال الجديدة بالشكل الذي يمكنهم من ملائمة أنفسهم مع التطورات التقنية الحديثة.
- حركية العمل (الانتقال الاقتصادي): ويقصد بالانتقال الاقتصادي أن ينتقل الفرد من مكان لآخر بحثا عن العمل، أو من مجال إنتاجي معين إلى مجال إنتاجي آخر. وتهدف الاستثمارات البشرية إلى زيادة مرونة الانتقال الاقتصاد للعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب، حيث يعد من أبرز خصائص الفرد المتعلم أنه أقدر من غيره على مواجهة ظروف التغيير الاقتصادي والاجتماعي، كما أن سهولة انتقال الأفراد المتعلمين ممن اكتسبوا المعار والمهارات، قد تؤدي بهم إلى التغلب على البطالة التي يمكن أن تواجه الأفراد غير المتعلمين إزاء التغيير.

ج) هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخول: أحد الأهداف الهامة للاستثمار في العنصر البشري هو إعادة توزيع الدخول بين الأفراد، ويعد التعليم والرعاية الصحية من الأدوات الاقتصادية الجديدة التي تستخدم في سبيل تخفيف حدة الفوارق بين دخول الأفراد.

2) الأهداف غير المباشرة: لا تؤدي هذه الأهداف إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية بصورة مباشرة، وإذا تؤدي إلى تحقيق هذه الزيادة بصورة غير مباشرة ولهذا نطلق عليها الأهداف غير المباشرة، وهي تمثل في مجموعها الثمرة المرجوة في الأجل الطويل وقد تكون أكثر أهمية من الأهداف المباشرة وهي في

طبيعتها يمكن أن تكون أهدافا اقتصادية أو سياسة أو اجتماعية أو علمية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:[1]

أ) هدف بناء الدوافع الاقتصادية الرشيدة لدى الأفراد: من المعروف أن السلوك الاقتصادي للإنسان يتأثر بدوافعه الاقتصادية، وتهدف الاستثمارات البشرية إلى ترشيد هذه الدوافع خلق الصفات الاقتصادية، وتهدف الاستثمارات البشرية إلى ترشيد هذه الدوافع وخلق الصفات الاقتصادية البناءة التي تقتاضيها حياة نظام المصنع، فالرغبة في العمل المؤهل له الفرد والرغبة في اكتساب أقصى دخل ممكن والرغبة في الاستقرار في العمل (عن طريق إطاعة الرؤساء واحترام المواعيد) والرغبة في إتقان العمل (عن طريق حب العمل والإخلاص فيه) وما إلى ذلك من الدوافع.

ب) هدف إحداث التغيير الفكري والاجتماعي اللازم لعملية التنمية : يعد أحد الأهداف الرئيسية للاستثمار في العنصر البشري هو إحداث التغيير الاجتماعي اللازم لعملية التنمية، فعن طريق التعليم مثلا يمكن خلق العناصر القيادية في البلاد وتقديم الأفكار الجديدة للأفراد والتي تعد بمثابة نقطة الانطلاق في جميع حركات التغيير والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور، ويرى (هودجكن) أن مسؤولية نشر الأفكار الجديدة يجب أن تقع على عاتق أساتذة الجامعات، كما يقع عليهم واجب زيادة تدفق الآراء الجديدة من خلال ما يقومون به من الأبحاث العلمية أو ما يعقدونه من الندوات وإلقاء المحاضر عبر وسائل الاتصال الجماعية والبرامج والأفلام.

ج) هدف توفير مناخ البحث العلمي في المجتمع: يعتبر توفير مناخ البحث العلمي من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الاستثمارات البشرية، ويعد توفير الباحثين من أولى مقومات البحث العلمي إن لم يكن من أشق الأمور للدول التي تبحث عن التنمية السريعة العاجلة، لذلك كانت مسؤولية إيجاد القدرات والاستعدادات لرجال البحث العلمي المتخصصين في فروع العلوم المختلفة من الواجبات الهامة التي تقع على عاتق الجامعات إن لم تقع على كاهل الدولة نفسها.

د) هدف إحداث التقدم التقني: تتفق الآراء على اعتبار أن إحداث التقدم التقني من الأهداف الهامة للإستثمارات البشرية، ويقصد بالتقدم التقني تطبيق المعرفة العلمية المتقدمة، ويقوم التعليم بدور بارز في هذا المجال، وبين كل من (روجرز ورشلين) التعليم بإعتباره أحد العناصر الإنتاجية الذي يدخل في تركيب التقدم التقني.

ثانيا: محددات الاستثمار في رأس المال البشري:

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهرة مشكلا جانب التأهيل، وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في الموارد البشرية وهي:

[1] محمد موساوي، مرجع سابق، ص ص61-62.

1) التخطيط: ويعني بوضع الأسس اللازمة لبناء الانسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها من الطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة. ان غياب التخطيط يؤدي الى عدم وضوح الأهداف، وسوء توزيع الموارد، وخلط في تحديد الأولويات، ويسعى الى تحقيق الأهداف التالية:[1]

-زيادة المواءمة بين جانبي العرض والطلب من القوى العاملة؛

-تطور نوعية نواتج مصادر العرض من القوى العاملة؛

-تطوير الروابط والقنوات بين جانبي العرض والطلب من القوى العاملة؛

-تطوير الأطر اللازمة للتنسيق بين الجهات المعنية بتنمية رأس المال البشري.

2) التنمية: يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشري شاملة تنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العلمية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.[2]

3) التوظيف: ويتم من خلال اتاحة فرص العمل للقوى البشرية التيتم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات التي اكتسبتها في انتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والاسهام في توفير احتياجاته.[3]

ثالثا: وسائل الاستثمار في رأس المال البشري

هنالك اتفاق تام بين كل المفكرين والمدارس الاقتصادية على أن الانسان موردا بشريا لا يمكن للحضارة أن تقوم بدونه وهذا يدل على استثمار الموارد البشرية في مختلف جوانبها العلمية والعملية، الفنية والسلوكية لذلك هناك وسائل من خلالها يتم الاستثمار في رأس المال البشري وهي بشكل تسلسلي من حيث الأهمية:[4]

1) التعليم: يعد التعليم بكافة مستوياته المختلفة احدى الركائز الأساسية للتنمية البشرية والاقتصادية، وأداة هامة لتأهيل القوى البشرية لدخول سوق العمل بشكل رقم الذي يساهم في تحسين ظروفهم الحياتية والمعيشية، وبشكل خاص التعليم الجامعي كونه يمثل قمة الهرم التعليمي، اذ أن الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يتحقق من خلال عدة وسائل مختلفة.

فالتعليم هو ذلك الكنز المكنون الذي تحدث عنه جاك ديلور في تقرير اليونسكو عن التربية للقرن الحادي والعشرين وهو ذو أهمية استثنائية تجعل أثره في تنمية الموارد البشرية أكثر فاعلية وشمولية، وهذا ما يفسره التوجه نحو التعليم في البلاد المتقدمة لتحقيق التنمية ولاسيما في السنوات التي تلت الحرب العالمية

---

[1] نادية ابراهيمي، "**دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013، ص14

[2] علي مزاحم حبيب السامرائي، مرجع سابق، ص19-20

[3] زبيدة خليل عبد الله إبراهيم، مرجع سابق، ص 26

[4] حمدية شاكر الايدامي، نادية لطفي جبر، مرجع سابق، ص ص61-64

الثانية، اذ يعد التعليم شرطا ضروريا لكونه أداة فعالة في تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة إنتاجية القوى العاملة وتحسين وتطوير العمل. فمن خلاله يمكن تزويد الفرد بالمعرفة التي تؤمن له العيش الكريم وتمنحه القدر على التفكير المنطقي واستنباط الحلول لمعالجة أموره اليومية.

ويعرف أيضا بأنه عملية تزويد الأفراد بحصيلة من العلم والمعرفة في مجال وإطار معينين فهو يهتم بالمعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول الى الحياة العملية، لذا فهو حق أساسي وغاية في حد ذاته ووسيلة مهمة لتحسين الرفاه من خلال تأثيره في الانتاجية والدخل والصحة.

2) التدريب : من الأمور البديهية هي أن الانسان هو الذي يقوم بعملية التنمية الشاملة، أي أنه يمكن أن يكون أداة بناء وإصلاح، اذ أن تدريب رأس المال البشري وإعادة تأهيله يجعله قارا على التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة ومن ثم التأقلم مع المتغيرات العالمية في الوقت ذاته، ولتحقيق ذلك يتطلب العناية بالموارد البشرية ورعايتها بشكل متكامل، ومن ثم إعادة تأهيل العنصر البشري مهنيا من خلال رفع مستواه وتنمية طاقاته وتوسيع معلوماته المعرفية والتقنية، على اعتبار أن تنمية المهارات التعليمية تستمد قوتها وديمومتها من طبيعة الخطط التدريبية، طبقا لمفهوم التعليم مدى الحياة. كما أن تدريب العاملين يعتبر استثمارا للإنسان باعتباره أثمن العناصر الانتاجية، ومن خلال تدريبيهم تستطيع أي دولة مواجهة التحديات الخارجية والمتمثلة بالتقدم التكنولوجي باعتبارها تمس الصناعة والإنتاج.

3) التطوير: ان عملية التطوير في رأس المال البشري لم تعد أمرا حتميا وضروريا في عصر الانفتاح الاقتصادي والانفجار المعلوماتي، فالتطوير "هو تنمية قدرات الأفراد بمقدار يساعدهم على فهم المشاكل التي تواجههم ومعرفة مدى تأثيرها على الأمور التي يعالجوها أو التي ترتبط بمشاكل أخرى في المؤسسة أو المنظمة. وبشكل عام فالتطوير يعني التحويل من طور الى طور أي التغيير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها وتركيب المجتمع بشكل إيجابي وصولا الى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة وفاعلية.

كذلك يوجد وسائل أخرى منها:[1]

4) الرعاية الاجتماعية: تتمثل الرعاية الاجتماعية في توفير شروط حياة كريمة في جوانبها المختلفة كالتغذية والخدمات الصحية الأمنية وغير ذلك، اذ لا يخفى أثر مستوى التغذية أو المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ممثلا في المتوسط اليومي الذي يحصل عليه الفرد على مقدرته الإنتاجية، فضلا عن قدرة التحصيل والاستيعاب. كما تعتبر الخدمات الصحية من بين الوسائل الهامة في تنمية رأس المال البشري، من خلال ما توفره لرأس المال البشري من رعاية صحية وحماية ضد الأمراض، الأمر الذي يساهم في طول العمر وتخفيض نسبة الوفيات.

[1] مرجع سابق، ص13.

5) الاعلام: يلعب الاعلام دورا هاما في تنمية رأس المال البشري من خلال ما يطرحه من قضايا تنموية واقعية تؤدي الى زيادة الوعي لدى المواطنين والمسؤولين بقضايا ومسائل تتعلق بتنمية الموارد البشرية، وتوعية الانسان بأخلاقيات وسلوكيات معينة تعود عليه بالنفع والفائدة.

من خلال ما جاء في هذا المبحث يمكن القول أن الهيئات أو المؤسسات أدركت أهمية رأس المال البشري على المستويين الكلي والجزئي بل اعتبر الأكثر أهمية مقارنة برأس المال المادي، نظرا لتميزه ببعض الخصائص التي بينت الفرق بينه وبين الرأس المال المادي هذا لأنه يمثل المعرفة والمهارات والكفاءات التي اعتبرناها مكونات لرأس المال البشري بحيث اعتبر هذا الأخير أحد عناصر النشاط الاقتصادي من خلال عملية الاستثمار فيه من خلال التعليم والتدريب والخدمات الصحية.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لمتغيرات الدراسة

لقد تنبه الاقتصاديون الى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب منذ القرن الثامن عشر، فلقد أكد ادم سميث، وريكاردو، ومالتوس وغيرهم على أهمية التعليم، الا أنها كانت إشارات، ولم تأخذ الدراسات والأبحاث طابع الجدية والتطبيق الا منذ منتصف القرن العشرين، خاصة بعد نتائج نموذج سولو، والبواقي التي أرجئها لعوامل خارج النموذج،

فبدأت بعد ذلك الدراسات عن رأس المال البشري تأخذ طابع التطبيق والتحليل، فبداية بشولتز، ومرورا بدينيسون وبيبكر وغيرهم، وبذلك أصبح لرأس المال البشري نظريات.

وتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب التالية:

-الدراسات المحلية؛

-الدراسات العربية؛

-الدراسات الأجنبية؛

-مصفوفة الفجوة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

في إطار البحث عن الدراسات المحلية السابقة باللغة العربية التي عالجت موضوع الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي سواء كانت من الجانب النظري أو التطبيقي، فيما يلي سيتم عرض أهم الدراسات المحلية.

أولا: دراسة حميد عبد الله الحرتسي واخرون 2019 بعنوان " أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2017) ":

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام تحليل العلاقة الخطية لنموذج Solowالممتد خلال الفترة 1970-2017، والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث أشارت النتائج الى:

1) أن العمل له أهمية كبيرة في نموذج النمو الاقتصادي الجزائري؛
2) هناك تأثير إيجابي لعامل رأس المال البشري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل؛
3) تأثير رأس المال البشري هامشي مقارنة بتأثير العمل.

ثانيا: دراسة بهياني رضا، بختي فريد 2021 بعنوان "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة (2016-1970)":

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي الى تقدير أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2016)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، حيث تم اعتماد الانفاق الحكومي على التعليم كمؤشر للاستثمار في رأس المال البشري، والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث أشارت النتائج الى:

1) أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في المدى الطويل؛
2) وجود تأثير إيجابي في المدى الطويل للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، مع وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

ثالثا: دراسة دهكال أسماء، 2021 بعنوان "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2018-1990)":

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى في التقدير، والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

حيث أشارت النتائج الى:

1) أن مؤشر التنمية البشرية الموجب يساهم في زيادة حجم تراكم الخام للأصول الثابتة مما يؤدي الى زيادة حجم الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي؛
2) وجود علاقة طردية بين المتغير نصيب الفرد من ناتج المحلي الاجمالي باعتباره مقياسا للتنمية الاقتصادية والمؤشرات المفسرة لرأس المال البشري.

رابعا: دراسة غيدة فلة، غيدة فوزية 2019 بعنوان "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع خلال الفترة (1984-2018)":

هدفت هذه الدراسة الى توضيح أثر الاستثمار في رأس المال البشري –من خلال التعليم– على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1984-2018 ولقد اعتمدنا في ذلك على الإنتاج التجميعية من نوع مان كيو –رومر–وايل (MRW)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث أشارت النتائج الى:

1) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) والتعليم (متوسط عدد سنوات الدراسة)، غير أن هذه العلاقة عكسية. تحليل العلاقة العكسية بالجانب النوعي لنتائج التحصيل العلمي وجودة التعليم.

خامسا: دراسة محمد موساوي 2015 بعنوان " الاستثمار في رأس المال البشري أثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)":

هدفت الدراسة الى قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2011، من خلال قياس مساهمة مجموعة من مؤشرات النظام التعليمي للتعبير على متغير رأس المال البشري ممثلة في (عدد المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة، الانفاق العام على التعليم الوطني، مخرجات التعليم الوطني) كما تم الاعتماد على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للتعبير على متغير النمو الاقتصادي، حيث تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المرجحة كليا (FM ,OLS) والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث أشارت النتائج الى:

1) وجود أثر إيجابي لمؤشرات النظام التعليمي على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي؛
2) كذلك فان الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الانفاق على التعليم له أثر سلبي وضعيف في النمو الاقتصادي، مما يدل على ضعف فعالية الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي.

سادسا: دراسة رملاوي عبد القادر واخرون بعنوان "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)": هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) من خلال اختبار منهج الحدود Bounds Testللتكامل المشترك والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث أشارت النتائج الى:

1) وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي باعتباره مقياسا للتنمية الاقتصادية والمؤشرات المعبرة عن الاستثمار في رأس المال البشري وبعض المتغيرات المراقبة الأخرى.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

من المواضيع التي اهتمت بدراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي باللغة العربية من أهم المواضيع التي تمت مناقشتها من طرف الباحثين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم منها: في دول شمال افريقيا، والدول العربية، الجمهورية العربية السورية، كذلك فلسطين والمملكة العربية السعودية.

أولا: دراسة بوهنه كلثوم 2021 بعنوان "أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا (1990-2019)":

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى اختبار مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا، وذلك من خلال استخدام نموذج البيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية، وطريقة المجموعة المدمجة PMG خلال فترة (1990-2019). والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول افريقيا، تتكون عينة الدراسة من 04 دول افريقيا "الجزائر، تونس، مغرب، مصر"، أما مصادر البيانات فقد تم الاعتماد على كل من قاعدة بيانات البنك الدولي "World-Bank" وقاعدة البيانات "Berro, and, Lee" بالنسبة لمؤشرات رأس المال البشري.

حيث أشارت النتائج الى:

1) أن هناك بشكل عام تأثير إيجابي ومعنوي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي؛
2) أحد العوامل الرئيسية التي تعزز النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

ثانيا: دراسة براهم إسماعيل، محمد مدياني 2020 بعنوان "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية (1990-2018)":

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 1990-2018 وذلك من خلال استخدام نموذج بانل الساكن، والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية، حيث استخدمت في الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة للتعبير على متغير الاستثمار في رأس المال البشري للدول العربية ممثلة في (نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية، نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، معدل العمر المتوقع، الانفاق على التعليم) كما استخدمت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يمثل النمو الاقتصادي.

حيث أشارت النتائج الى:

1) غياب تأثير كل من نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية من اجمالي التعليم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
2) وجود أثر معنوي وسلبي لنسبة الالتحاق بالتعليم العالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
3) بالإضافة الى وجود أثر معنوي إيجابي للإنفاق على التعليم ومعدل العمر المتوقع على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: دراسة عز الدين حيدر، عمار براهيم بعنوان "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (2000-2010)":

هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2000-2010)، من خلال استخدام نموذج كوب-دوغلاس ونماذج النمو النيوكلاسيكي، والارتباط وتحليل التباين لمعالجة البيانات بهدف بناء ثلاث نماذج أساسية. بهدف النموذج الأول الى قياس أثر معدل نمو القوى العاملة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما النموذج الثاني فيهدف الى قياس أثر نمو عدد الطلاب المسجلين في مراحل التعليمية المختلفة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والنموذج الثالث يهدف الى قياس أثر نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة على معدل النانج المحلي الإجمالي، والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية.

حيث أشارت النتائج الى:

1) وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الفئة التشغيلية ومعدل نمو رأس المال المادي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سوريا؛
2) كما أن معدل نمو الفئة التشغيلية له أثر أعلى من معدل نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي على معدل الناتج المحلي الإجمالي؛
3) وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري، ولكن لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو عدد الطلاب المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة علة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري؛
4) وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة موازنة التعليم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري مما يدل على أهمية دور التعليم في النمو الاقتصادي.

رابعا: دراسة زكي عبد المعطي أبو زيادة، عبد الفتاح أحمد نصر الله بعنوان "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين دراسة –قياسية تحليلية خلال الفترة (1995–2018)":

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995–2018)، من خلال تطبيق نموذج قياسي، اذ بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية تم تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وبالاستعانة ببرنامج تحليل الاقتصاد القياسي (Eviews–9)، والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية.

حيث أشارت النتائج الى:

1) أن هناك أثرا هاما ذا دلالة معنوية لمؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الدراسة؛
2) وجود أثرا إيجابيا ذا دلالة معنوية ل (معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي) على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الدراسة؛
3) عدم وجود أثر إيجابي ذي دلالة معنوية ل (معدل الالتحاق بالتعليم العالي، ونسبة الانفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي العالي، ونسبة الانفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي) على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الدراسة؛
4) وجود أثر سلبي ذي دلالة معنوية ل (معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد، ومعدل البطالة بين الخريجين) على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الدراسة.

خامسا: دراسة العنود يوسف المطلق، بعنوان "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (2014-1971)"ّ:

هدفت هذه الدراسة الى توضيح أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1971-2014)، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL ، باستخدام بيانات سلسلة زمنية من والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

حيث أشارت النتائج الى:

1) أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر طرديا على التنمية الاقتصادية، ووجود علاقة طويلة الأجل بينهما.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

أما الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي اهتمت بدراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي التي تمت مناقشتها من طرف الباحثين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم منها: دراسة في 31 دولة افريقية ودراسة شاملة للجزائر والمغرب وتونس وإيران والأردن ومصر، دراسة للجزائر، وأيضا في باكستان

أولا: دراسة 2014/2015REZINE Okba بعنوان "CAPITAL HUMAIN EDUCATION ET CROISSANCE ECONOMIQUE une approche économique":

هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين رأس المال البشري/التعليم والنمو الاقتصادي وبالخصوص في النظر في أصول هذه العلاقة وكيفية اختبارها. وقد قامت باختبار هذه العلاقة في البحث على مجموعة مكونة من 31 دولة افريقية وخلال الفترة (1965-2010). المقاربة الأولى اعتمدت فيها اختبار هذه العلاقة باستخدام نماذج النمو الداخلي بالاعتماد على نموذج سولو (1965) بدون ادخال متغيرات الرأس المال البشري تم بإدماجها في النموذج. أما المقاربة الثانية قامت فيها بترتيب هذه الدول حسب نوعية نظامها التعليمي باستخدام أسلوب التحليل العاملي وأعادت القيام باختبار العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي. والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول الافريقية.

حيث أشارت النتائج الى:

1) نتائج إيجابية وذات معنوية في توطيد العلاقة بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول التي تتمتع بنوعية عالية في نظامها التعليمي حيث أوضحت النتائج المشاركة الإيجابية للتعليم العالي في النمو الاقتصادي.

ثانيا: دراسة 2022LENBA Noureddine بعنوان " L'impact de l'investissement en capital humain sur la croissance économique en Algérie-étude économétrique du 1990 au 2017-":

هدفت هذه الدراسة الى دراسة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2017 باستخدام دراسة اقتصادية قياسية باستخدام نموذج ARDL. والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

حيث أشارت النتائج الى:

1) وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق على التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير بحيث يصاحب زيادة الانفاق على التعليم بنسبة 1% انخفاض بنسبة 0.05% في مرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

2) أيضا هناك تأثير سلبي عند مستوى الأهمية 5% بين الانفاق على التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. بحيث يصاحب زيادة الانفاق على التعليم بنسبة 1% انخفاض بنسبة 0. 35% من مرونة الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: دراسة NOUR el Houda SADI، Okacha REZINE 2021 بعنوان " CAPITAL HUMAIN ET CROISSANCE ECONOMIQUE: UNE ANALYSE EMPIRIQUE DE DONNEES DE PANEL SUR LA PREIODE 1975-2015":

في هذه الدراسة بتطبيق نموذج Solowالمعزز للجزائر والمغرب وتونس وإيران والأردن ومصر خلال الفترة 1975– 2015 تم الكشف عن أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر إيجابي وبطريقة كبيرة من الاستثمار في رأس المال الثابت، التعليم الابتدائي والثانوي توضح الدراسة أيضا أن النمو الاقتصادي لا يستجيب للتعليم العالي ومعدل البطالة والانفتاح التجاري، والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

حيث أشارت النتائج الى:

1) أن التكوين المهني يمكن أن يلعب دورا أكبر في استيعاب البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي في هذه البلدان؛
2) وأن الاستثمار في التدريب المهني سيكون أكثر فائدة لإدماج الشباب في المجتمع وفي خلق فرص عمل خاصة بهم.

رابعا: دراسة Babar Aziz and others 2008 بعنوان " Impact Of Higher Education On Économic Growth Of Pakistan":

اهتمت بدراسة عائدات التعليم العالي على النمو الاقتصادي للاقتصاد الباكستاني خلال الفترة 2008-1972 وقد تم في هذه الدراسة تحليل أثر اتجاهات واستراتيجيات السياسات التربوية المتبعة على تطوير النشاط الاقتصادي للبلاد، والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي

حيث أشارت النتائج الى:

1) أن اليد العاملة المتعلمة تمارس تأثير معنوي في تحفيز النمو الاقتصادي؛
2) بالإضافة الى ذلك فقد أشارت الدراسة الى أن تطوير التعليم العالي من شأنه أن يساعد على تقليص الاستعانة باليد العاملة المغتربة المتعلمة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الرابع: مصفوفة الفجوة

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات المحلية، العربية والأجنبية يتم الان تبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية على النحو الاتي:

أولا: المقارنة مع الدراسات السابقة المحلية: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي

الجدول (1-3): مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية

	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	الدراسة الخامسة	الدراسة السادسة	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي.
الهدف	التعرف على تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	تقدير أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية.	توضيح أثر الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم على النمو الاقتصادي.	قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية.	قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	1970-2019	1970-2016	1990-2018	1984-2018	1970-2011	1990-2016	1990-2020
الطريقة المتبعة في الدراسة	استخدام تحليل العلاقة الخطية لنموذج Solow.	استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.	استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى في التقدير	استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.	استخدام طريقة المربعات الصغرى المرجحة كليا OLS .FM.	اختبار منهج الحدود Bounds Test للتكامل المشترك	استخدام نموذج كوب دو-غلاس
النتائج	-العمل له أهمية كبيرة في نموذج النمو الاقتصادي. -أثر إيجابي لعامل رأس	-وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في	-مؤشر التنمية البشرية الموجب يساهم في زيادة حجم تراكم الخام للأصول الثابتة.	-وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتعليم	-وجود أثر إيجابي لمؤشرات النظام التعليمي على نمو الناتج الإجمالي	-وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي باعتباره مقياسا للتنمية الاقتصادية	

	المال البشري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. -تفوق أثر متغير العمالة على النمو الاقتصادي.	المدى الطويل. -أثر إيجابي في المدى الطويل للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي. -وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي.	-وجود علاقة طردية بين المتغير نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي باعتباره مقياسا للتنمية الاقتصادية والمؤشرات المفسرة لرأس المال البشري.		الحقيقي. -الانفاق على التعليم له أثر سلبي وضعيف على النمو الاقتصادي.	والمؤشرات المعبرة عن الاستثمار في رأس المال البشري	

المصدر: من اعداد الطالبتين.

ثانيا: المقارنة مع الدراسات السابقة العربية: كذلك يمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف من خلال الجدول التالي

الجدول (1-4): مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية

	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	الدراسة الخامسة	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي.
الهدف	اختبار مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	دراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم على النمو الاقتصادي.	توضيح أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.
عينة الدراسة	دول شمال افريقيا	الدول العربية	الجمهورية العربية السورية	فلسطين	المملكة العربية السعودية	الجزائر
فترة الدراسة	2019-1990	2020-1990	2010-2000	2018-1995	2014-1971	2020-1990
الطريقة المتبعة في الدراسة	استخدام نموذج البيانات السلاسل الزمنية	استخدام نموذج بانل الساكن.	استخدام نموذج كوب-دوغلاس ونماذج النمو	استخدام نموذج قياسي، وطريقة المربعات الصغرى	استخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.	استخدام نموذج كوب دو-غلاس

	المقطعية الديناميكية، وطريقة المجموعة المدمجة PMG.		النيوكلاسيكي، والارتباط وتحليل التباين.	العاديةOLS.	باستخدام بيانات سلسلة زمنية	
النتائج	–أثر إيجابي ومعنوي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي. –أحد العوامل الرئيسية التي تعزز النمو الاقتصادي. .	–وجود أثر معنوي إيجابي للإنفاق على التعليم ومعدل العمر. –وجود أثر معنوي سلبي لنسبة الالتحاق بالتعليم العالي نصيب الفرد من الناتج المحلي.	–وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الفئة التشغيلية ومعدل نمو رأس المال المادي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. –وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة موازنة التعليم على معدل نمو الناتج المحلي.	– وجود أثرا إيجابيا ذا دلالة معنوية ل (معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي) على النمو الاقتصادي. – وجود أثر سلبي ذي دلالة معنوية ل (معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد، ومعدل البطالة بين الخريجين) على	–الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر طرديا على التنمية الاقتصادية ووجود علاقة طويلة الأجل بينهما. .	

				النمو الاقتصادي		

المصدر: من اعداد الطالبتين.

ثالثا: المقارنة مع الدراسات السابقة الأجنبية: كذلك يمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف من خلال الجدول التالي

الجدول (1-5): مقارنة بين الدراسات السابقة الاجنبية والدراسة الحالية

	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	**الدراسة الثالثة**	**الدراسة الرابعة**	**الدراسة الحالية**
موضوع الدراسة	رأس المال البشري /التعليم والنمو الاقتصادي.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	رأس المال البشري و النمو الاقتصادي.	أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي.	أثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي.
الهدف	دراسة العلاقة بين رأس المال البشري التعليم والنمو الاقتصادي.	دراسة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم وأثره على النمو الاقتصادي.	التعرف على مدى تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.	دراسة عائدات التعليم العالي على النمو الاقتصادي .	قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.
عينة الدراسة	31 دولة افريقية	الجزائر	الجزائر، المغرب، تونس ايران الأردن مصر	باكستان	الجزائر

فترة الدراسة	2010-1965	2017-1990	2015-1975	2008-1972	2020-1990
الطريقة المتبعة في الدراسة	استخدام نماذج النمو الداخلي نموذج Solow.	استخدام نموذج ARDL.	استخدام نموذج Solow.		استخدام نموذج كوب دو-غلاس
النتائج	-نتائج إيجابية وذات معنوية في توطيد العلاقة بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي.	وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق على التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير - تأثير سلبي عند مستوى الأهمية 5% بين الانفاق على التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل	-أن التكوين المهني يمكن أن يلعب دورا أكبر في استيعاب البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي في هذه البلدان. -وأن الاستثمار في التدريب المهني سيكون أكثر فائدة لإدماج الشباب في المجتمع وفي خلق فرص عمل خاصة بهم.	-. اليد العاملة المتعلمة تمارس تأثير معنوي في تحفيز النمو الاقتصادي. -تطوير التعليم العالي يساعد على تقليص الاستعانة باليد العاملة المغتربة المتعلمة في مختلف القطاعات الاقتصادية.	

المصدر: من اعداد الطالبتين.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل يمكن الاستخلاص أن الهيئات و المؤسسات العالمية أدركت أهمية رأس المال البشري على المستويين الكلي والجزئي بل اعتبر الأكثر أهمية برأس المال المادي، نظرا لتميزه ببعض الخصائص التي تبنت الفرق بينه وبين الرأس المال المادي هذا لأنه يمثل المعرفة والمهارات والكفاءات التي اعتبرناها مكونات رأس المال البشري، من جهة أخرى تطرقنا لبعض نظريات النمو الاقتصادي وأهم وسائل الاستثمار في رأس المال البشري التي تركز من خلالها على التنمية والتطوير عن طريق التعليم والتدريب والخدمات الصحية، وعليه فان تنمية الموارد البشرية تمثل أحد المقومات الأساسية في تحريك وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية، ومن ثم فهي وسيلة تمد الانسان بمعارف ومعلومات أو نظريات أو مبادئ وقيم تزيد من طاقته على العمل والإنتاج.

ما يمكن الإشارة اليه كذلك أن معظم الدراسات الاقتصادية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري، أثبتت أهمية رأس المال البشري، عن طريق الدراسات التطبيقية للعديد من دول العالم، المتقدمة منها والمتخلفة، رغم اختلاف التقديرات والنتائج، من أجل استمرارية عائد رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

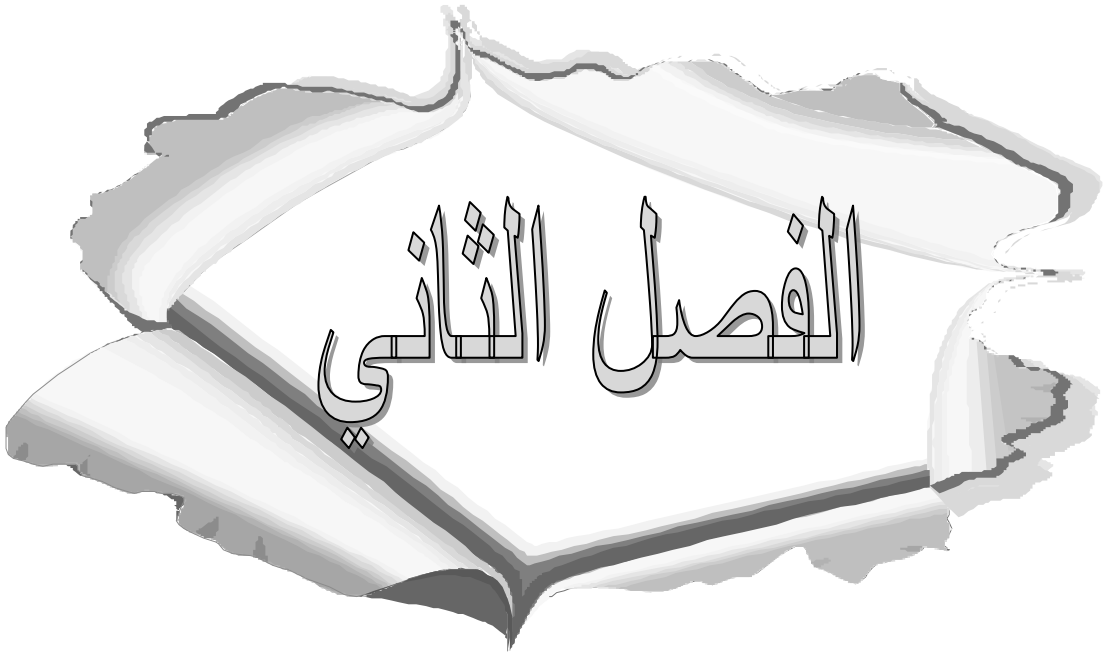
الفصل الثاني

تمهيد:

سعت البلدان العربية في تشكيل خططها التنموية على التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير نظامها التعليمي، وجعله مواكبا للتطورات التكنولوجية الحديثة، لما له من أثر إيجابي على المستويين الجزئي والكلي على الاقتصاد، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تتمتع بثروات وموارد اقتصادية هامة تحاول جاهدة من خلال الاهتمام بقطاع التعليم كمركز لتكوين أفراد المجتمع توفير اليد العاملة المؤهلة، والتي يمكن ادماجها ضمن القطاعات المختلفة من أجل المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي للبلاد.

بعد أن تم التعرض الى الإطار النظري للنمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري، يمكن التطرق الى الجانب التطبيقي البذي يهدف الى قياس العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، وهذا من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على اختبار فرضيات الدراسة، والتوصل الى معرفة مدى مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي.

وتم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

-تقديم النموذج والتعريف بالمتغيرات؛

-تحليل تطور متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: تقديم النموذج والتعريف بالمتغيرات

قصد إنجاز الدراسة التطبيقية الرامية إلى قياس أثر الاستثمار في راس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، يتطلب منا كمرحلة أولى ضمن هذا المبحث حصر وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة لها استناداً إلى المرجعيات النظرية والدراسات السابقة، ثم تتبع مسار وتحليل تطور هذه المتغيرات من الجانب الاقتصادي على مدار فترة الدراسة كمرحلة ثانية.

وتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب التالي:

-نبذة حول الاقتصاد الجزائري؛

-التعريف بالنموذج؛

-التعريف بمتغيرات النموذج.

المطلب الأول: نبذة حول الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد في الجزائر بأنه ريعي، يعتمد أساسا على البترول والغاز من حيث البنية والشكل. وهذا أدى بالضرورة إلى كثير من الاختلالات الإقتصادية. مثل ظهور الأسواق الموازية، وآثارها السلبية على الإقتصاد، وكذا التأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء في الإقتصاد الجزائري. والأثر السلبي الكبير هو انعدام فاعلية التنمية الإقتصادية، وبالتالي غياب كلي للإستثمارات. سواء كانت داخلية أو خارجية.

فلقد خرجت الجزائر من الحرب الطاحنة سنة 1962بإقتصاد يكاد يكون مدمرا ومما زاد الطين بلة، هو عندما غادر العاملون بالإدارة والمراكز الحساسة والفاعلة والسيادية مناصبهم. تاركين المؤسسات والإدارات مهملة وشبه فارغة فهناك البطالة والفقر، والتهميش، والأمية.. وضعف البنية التحتية والهيكلية ...الخ. دون أن ننسى قطاع التجارة والصناعة والزراعة الضعيف وشبه المدمر وأمام هذه الوضعية كان لزاما أن تتخذ الجزائر المستقلة حلا. كان هذا الحل هو فكرة التسيير الذاتي، التي لم تكن في حقيقة الأمر نتيجة تفكير عميق، بل استجابة عفوية لتلك الظروف الإقتصادية، الاجتماعية والسياسية، هي التي فرضت العمل بهذا النمط. لكن هذا النمط من التسيير لم يدم طويلا حتى عوض بنمط آخر نتيجة تلك القرارات التي أكدت على سياسة التأميمات ثم انتقلت الى المرحلة الاشتراكي ما كان شائعا بالاشتراكية التي ارتكزت على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من جهة وتدخل الدولة كاملا في الإقتصاد وقضاياه، فضلا عن مبدأ التخطيط المركز. لكن هذا أدى إلى العجز المالي الذي عرفته المؤسسات الوطنية الاشتراكية التابعة للدولة الجزائرية، وهكذا أصبحت تلك المؤسسات عاجزة وبدون قدرة مالية منتجة ذاتيا، ولا فائضا ماليا ...الخ. ولكنها استمرت في الحياة زمنا طويلا، وذلك بفضل الأموال البنكية القادمة من الريع البترولي والغازي، لم يتمكن القائمون على دواليب الحكم إرساء نظام اقتصادي جديد. وذلك لبقاء هيمنة وسيطرة اعتماد اقتصاد يقوم على الريع البترولي. لذلك شهد الإقتصاد رغم تسميته باقتصاد السوق هزات عدة نتيجة سوء التسيير، وتسريح العمال، وغلق المصانع والمؤسسات وتدهور العملة بشكل لا يتصور.

وهو ما يدعو إلى ضرورة وضع سياسات تنموية تمكن من تنويع مصادر الدخل. لتحريك الاستثمار وتحقيق التراكم الرأسمالي من خلال تنشيط المصانع والاستثمارات الكبرى التي يقتحمها رجال الأعمال المستحدثون الذين اعتبر (شومبيتر) وجودهم شرطا للنمو، لما يتميزون به من روح خلاقة وأفكار مبدعة وقدرة على المخاطرة الموزونة.

في هذا السبيل السعي إلى تكوين اقتصاد المعرفة بعيدا عن اقتصاد الريع الانتظاري القائم على تحسين التعليم وتحديثه والإنفاق عليه بما يمكن من رفع الحصيلة من الموارد البشرية ورفد التنمية بالتطور التكنولوجي المدعوم بتشكيل ثقافة وقيم حضارية هي وحدها الكفيلة بتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي حقيقي، والاهتمام أكثر بتنمية رأس المال البشري واستغلاله بشكل يضمن زيادة النمو الاقتصاد الوطني ومعالجة الخلل الكامن في مكافأة عوامل الإنتاج؛ وينبغي التحول من النموذج الذي يعتمد على تكثيف العمال نحو تكثيف جودة العمالة وتحسين رأس المال البشري، كذلك ضرورة انتهاج سياسات حكومية فعالة لتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وتدعيمه بشتى الطرق الحديثة من مختلف جوانبه؛ والعمل على إيجاد الحلول الكفيلة لوقف هجرة الكفاءات الى الخارج من خلال توفير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة لها

المطلب الثاني: نموذج ومتغيرات الدراسة.

ارتكازا على الجانب النظري للدراسة، ومن خلال تحليل الدراسات السابقة، تم اعتماد جملة من المؤشرات الاقتصادية لبناء نموذج الدراسة كما يلي:

أولا: نموذج الدراسة

انطلق البحث من الإطار المعياري لقياس محددات النمو الاقتصادي الذي يجزئ النمو الاقتصادي الى مكونات تشمل مدخلات الإنتاج، وما يعرف ببواقي سولو، والتي تشير الى عوامل تتعلق بالتغير التكنولوجي وعوامل أخرى، ووفقا لما اقترحه Romer (1990) و Barro (1991) فقد تم الاعتماد الى النموذج الموسع لدالة كوب دوغلاس الذي يميز بين رأس المال البشري والرأس المال المادي، ويمكن وصف هذه الدالة كالآتي:

$$Q=AK^{\alpha}L^{\beta}H^{\gamma}$$

حيث تشير Q الى المخرجات الكلية، وتشير K الى رأس المال المادي، وتشير L الى حجم العمالة، وتشير H الى مؤشر الرأس المال البشري، أماَ A فهي تشير الى بواقي سولو، وتشير α، β ، γ الى المرونات الجزئية للإنتاج. وتتطلب عملية التقدير القياسي تحويل هذه الدالة للشكل الخطي، وذلك بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفها فتصبح على الشكل التالي:

$$\ln Q=\ln A+\alpha \ln K+\beta \ln L+\gamma \ln H$$

ثانيا: مفهوم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

1) **تعريف منهجية ARDL:** تعتبر منهجية حديثة اذ نستطيع من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل في نفس النموذج، بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

2) **خصائص منهجية ARDL:** تمتاز عن باقي طرق التقدير بعدة مزايا على مستوى استقرارية السلاسل، المشاكل القياسية التي تواجه الباحث الاقتصادي في الدراسات الاقتصادية التحليلية أو القياسية حيث ندرجها كما يلي:

- إمكانية ان تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار، ولا يشترط أن تكون جميعا مستقرة عند نفس المستوى، ولكن بشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية ؛
- تعمل على تقدير النموذج من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة الخاصة بالنموذج، بالإضافة الى تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل؛
- وتعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي وبالتالي فان النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج وغير متحيزة.

ثالثا: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

يهتم هذا الجزء بمعرفة أثر الراس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2019، حيث أن اختيار المتغيرات لم يكن عشوائيا بل استنادا إلى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، ويمكن توصيف المتغيرات التي تم استخدامها في الدراسة كما يلي:

الجدول رقم(2–1): متغيرات الدراسة.

المتغير	تعريفه	رمزه	المصدر
النمو الاقتصادي	تم استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والذي تم استعماله في معظم الدراسات السابقة، ويعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها البنك الدولي.	**RGDP**	البنك الدولي BM
العمالة	تعرف على أنها التعداد الإجمالي لكافة الأشخاص القادرين على العمل والإنتاج، بالإضافة الى تعداد الباحثين عن عمل في دولة أو مجتمع معين،	**L**	البنك الدولي BM

	وتتضمن أشخاص من أعمار مختلفة، خاصة في عمر الشباب، كما تضم أشخاص في سن التقاعد.		
تكوين الرأس المال الثابت	يشير مصطلح تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الى واحد من مفاهيم الاقتصاد الكلي المستخدمة في الحسابات القومية الرسمية ويقيس القيمة الاجمالية للأصول الثابتة الجديدة أو الحالية من قبل قطاع الأعمال والحكومات والأسر، ويمثل مكون الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فهو يوضح تقريبا مقدار القيمة المضافة الجديدة التي يتم استثمارها في الاقتصاد بدلا من استهلاكها	K	البنك الدولي BM
مؤشر الرأس المال البشري	هو مقياس دولي يقيس المكونات الرئيسية لرأس المال البشري عبر الاقتصادات، فهو مقياس من أهم مقاييس التنمية الإنسانية، فهو مقياس للاستثمار في البشر، مقياس نقيم من خلاله عالم الغد وطموحات المستقبل، وإنتاج الجيل القادم، ومن خلاله نتنبأ بمستقبل الدول، هو أن نبذل في سبيل الصحة والتعليم، وألا نعد ذلك إنفاقا، بل استثمارا	H	مركز جرونينجن للنمو والتنمية

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثالثا: المنهج المتبع في الدراسة

سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على نموذج دالة الإنتاج كوب دوغلاس فهو يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين، والتي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود الى نتائج غير كفؤة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، والتي يعني وجودها ترابطا بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع.

المطلب الثاني: قراءة تحليلية لتطور متغيرات الدراسة.

بعد تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سيتم ضمن هذا المطلب إعطاء قراءة تحليلية اقتصادية لأهم التطورات التي عرفتها هذه المتغيرات على مستوى بيئة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة.

أولا: المتغير التابع

الناتج المحلي الإجمالي الممثل عن النمو الاقتصادي يرمز له بالرمز RGDP.

الجدول (2-2): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

القيم: بالدينار الجزائري

السنة	RGDP	السنة	RGDP	السنة	RGDP
1990	29.79	2000	29.98	2010	30.35
1991	29.78	2001	30.01	2011	30.38
1992	29.80	2002	30.06	2012	30.42
1993	29.78	2003	30.13	2013	30.44
1994	29.77	2004	30.17	2014	30.48
1995	29.81	2005	30.23	2015	30.52
1996	29.85	2006	30.25	2016	30,55
1997	29.86	2007	30.28	2017	30.56
1998	29.91	2008	30.30	2018	30.57
1999	29.94	2009	30.32	2019	30.58
				2020	30.53

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل (2-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

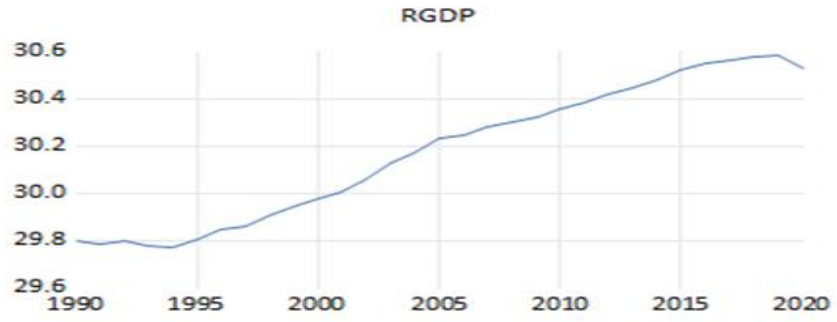

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2-2).

من خلال الشكل السابق وفي الفترة 1990–2010 اتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في تزايد وتميزت هذه الفترة بالإصلاحات الاقتصادية، وكذا برنامج صندوق النقد الدولي، وفي الفترة 2010–2014 شهدا تضاعف في قيمة الناتج المحلي وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول، بدأ يرتفع الى أن وصل الى القيمة 30.58 في سنة 2019 ثم انخفض الى قيمة 30.53 في سنة 2020 وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا.

ثانيا: المتغيرات المستقلة

تتمثل في:

1) أجمالي تكوين رأس المال الثابت (K):

الجدول (2–3): اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)

القيم: بالدينار الجزائري.

السنة	K	السنة	K	السنة	K
1990	28.42	2000	28.38	2010	29.14
1991	28.33	2001	28.44	2011	29.17
1992	28.24	2002	28.52	2012	29.24
1993	28.18	2003	28.56	2013	29.32
1994	28.22	2004	28.64	2014	29.38
1995	28.23	2005	28,72	2015	29.44
1996	28.19	2006	28.78	2016	29.47
1997	28.15	2007	28.87	2017	29.51
1998	28.34	2008	28.99	2018	29.54
1999	28.32	2009	29.07	2019	29.55
				2020	29.50

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل (2–2): اجمالي تكوين رأس المال في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)

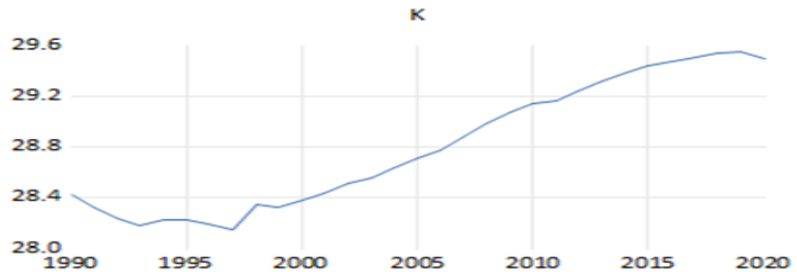

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2–3).

من خلال الشكل السابق يتضح ان اجمالي تكوين رأس المال البشري كان منخفض خلال الفترة 1990 – 1997 وذلك نتيجة لتراجع العوائد النفطية وتراجع عدد المؤسسات الإنتاجية العمومية وضعف الاستثمارات الإنتاجية، ليعرف معدل اجمالي تكوين رأس المال البشري ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة 1998 – 2010 وذلك بعد اطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي وتلاها من البرامج التنموية التي تمحورت أساسا حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية والريفية ودعم البنى التحتية للتنمية المحلية، وخاصة بعد اصدار قانون الاستثمار سنة 2006 الذي هدف الى تشجيع الاستثمار، وخلق مشاريع تنموية جديدة، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وعرف تزايد مستمر في معدل اجمالي تكوين رأس المال خلال الفترة 2010 – 2019 ، ثم عرف انخفاض في سنة 2020 وصل الى القيمة 29.50 بعد أن وصل الى ذروته 29.55 وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية التي واجهتها الجزائر جراء فيروس كورونا.

2) اجمالي القوى العاملة (L):

الجدول (2–4): العمالة الجزائر خلال الفترة (1990–2020)

القيم: بالعامل

السنة	L	السنة	L	السنة	L
1990	15.67	2000	16.01	2010	16.21
1991	15.71	2001	16,03	2011	16.18
1992	15.75	2002	16.05	2012	16.25
1993	15.79	2003	16.08	2013	16.29
1994	15.83	2004	16.10	2014	16.26
1995	15.87	2005	16.12	2015	16.28
1996	15.90	2006	16.13	2016	16.30
1997	15.93	2007	16.15	2017	16.32
1998	15.95	2008	16.17	2018	16.33
1999	15.98	2009	16.18	2019	16.34
				2020	16.31

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل (2–3): العمالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)

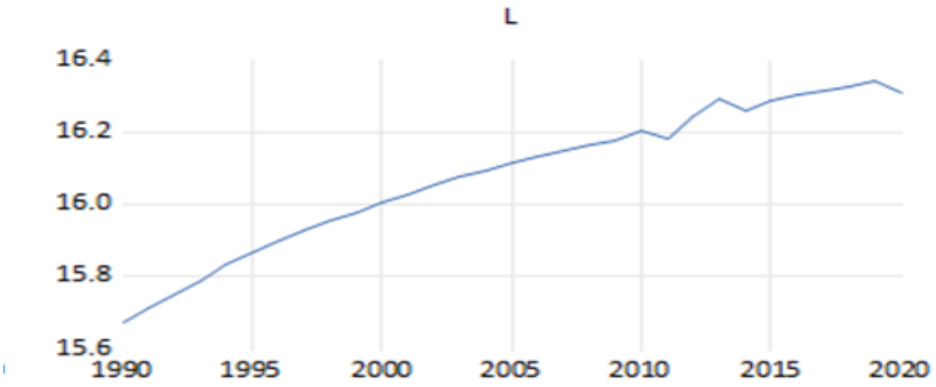

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2–4).

من خلال الشكل السابق اتضح أن معدل نمو العمالة متزايد بشكل مستمر فبلغ عدد 16.34 معدل نمو العمالة سنة 2019 ويرجع ذلك لتطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وتطبيق الحكومة لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي وضعتها بهدف تحسين معدلات النمو من خلال تخصيص مبالغ مالية عن طريق الاستثمار، وعرف انخفاضا سنة 2020 وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية التي واجهتها الجزائر جراء فيروس كورونا.

3) مؤشر الرأس المال البشري (H):

الجدول (2-5): مؤشر الرأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

القيم:بالدينار الجزائري

السنة	H	السنة	H	السنة	H
1990	0.41	2000	0.63	2010	0.71
1991	0.44	2001	0.64	2011	0.73
1992	0.46	2002	0.65	2012	0.75
1993	0.49	2003	0.66	2013	0.76
1994	0.51	2004	0.67	2014	0.78
1995	0.54	2005	0.67	2015	0.80
1996	0.56	2006	0.68	2016	0.82
1997	0.58	2007	0.69	2017	0.83
1998	0.60	2008	0.70	2018	0.85
1999	0.61	2009	0.70	2019	0.87
				2020	0.88

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل (2-4): مؤشر الرأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

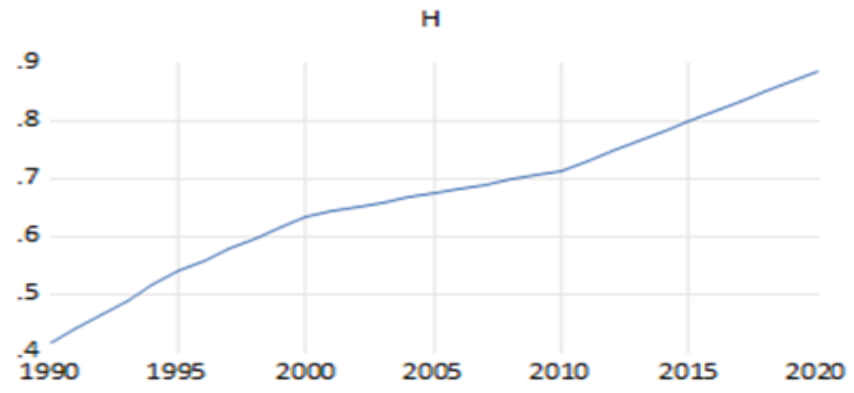

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2-5).

يتضح من خلال الشكل أن رأس المال البشري في تزايد خلال فترة الدراسة حيث بلغ أكبر قيمة سنة 2020، راجع كذلك الى زيادة الدولة في نفقاتها على التعليم، وبداية اهتمامها بالعنصر البشري في ظل مخططات تنموية جديدة.

المبحث الثاني: النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في الدراسة

قصد انجاز الدراسة التطبيقية الرامية الى قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية سنة 2020، ويتطلب كمرحلة أولى ضمن هذا المبحث حصر وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة لها استناد الى المرجعيات النظرية والدراسات السابقة، ثم يتم تتبع مسار وتحلي تطور هذه المتغيرات من الجانب الاقتصادي على مدار فترة الدراسة مرحلة ثانية.

وتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب التالي:

-دراسة استقرارية النموذج؛

-دراسة التكامل المشترك؛

-مناقشة نتائج الدراسة.

المطلب الأول: دراسة استقرارية النموذج

ان اجراء أي معالجة قياسية يستوجب ضمان استقرارية المتغيرات المدروسة، وكون الكثير من السلاسل الزمنية المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية الكلية تتصف بعدم الاستقرارية، ويتم البدء بدراسة استقرارية السلسلة بهدف معرفة رتبة تكامل هه السلاسل، ولتفادي إمكانية الحصول على انحدار زائف، بالإضافة الى تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يتم ذلك عن طريق الكشف على مدى وجود جذر الوحدة، وتجرى اختبارات جذر الوحدة من خلال ثلاث انحدارات ، ويتم أولها بدون ثابت واتجاه عام ، ويجرى الثاني بثابت فقط، أما الثالث فيجرى بثابت واتجاه عام.

أولا- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية:

تهدف اختبارات استقرار السلاسل الزمنية للكشف عن خصائص تلك السلاسل، وتتسم السلاسل الزمنية المستقرة بثبات الوسط الحسابي، والتباين عبر الزمن، أما السلاسل الزمنية الغير مستقرة فهي تتبع مسار عشوائي وتعرف هذه الظاهرة بما يسمى بظاهرة سيرورة المشي العشوائي، الشيء الذي يعني احتوائها على ما يسمى بجذر الوحدة.

ويتم تحديد صفة الاستقرارية من عدمها باستخدام عدة طرق من بينها التحليل البياني وذلك من خلال رسم السلسلة الزمنية محل الدراسة بدلالة الزمن، فمن خلال التمثيل البياني الناتج عن هذه العملية يمكن الخروج بفكرة مبدئية حول الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية. فإذا كان المنحنى البياني يأخذ اتجاه عاما نحو الأعلى أو نحو الأسفل فهذا يعني أن متوسطها الحسابي يتغير مع الزمن ، وبالتالي فإن السلسلة محل الدراسة غير مستقرة، كما يستخدم لاختبار استقرار السلاسل الزمنية عدة أساليب أخرى من بينها

اختبارات دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي، عن طريق تحليل، ولكن من أشهر أساليب اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتي شاع استخدامها في الأدب الاقتصادي التجريبي هي اختبارات جذر الوحدة فهي لا تسمح فقط بالكشف عن وجود صفة الاستقرارية للسلسلة الزمنية محل الدراسة، وإنما تسمح كذلك بتحديد نوع صفة ألا استقرار (سلسلة غير مستقرة من نوع TS أو سلسلة غير مستقرة من نوع DS وبالتالي الطريقة المناسبة لجعل تلك السلاسل مستقرة.

ومن أهم الاختبارات المستخدمة في هذا المجال اختبار ديكي فولر المطور.

ويقوم باختبار الفرضتين التاليتين:

فرضية العدم H0: السلسة تحتوي على جذر وحدة؛

الفرضية البديلة H1: السلسة لا تحتوي على جذر وحدة.

الجدول (2-6): نتائج استقرارية الناتج المحلي الإجمالي RGDP

Null Hypothesis: D(RGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.545104	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.123207	0.9080
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

الجدول (2–7): نتائج استقرارية العمالة L

Null Hypothesis: L has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.586024	0.2890
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(L) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.482621	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

الجدول (2–8): نتائج استقرارية تكوين رأس المال الثابت K

Null Hypothesis: K has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.104715	0.0156
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

الجدول (2-9): نتائج استقرارية مؤشر الرأس المال البشري H

Null Hypothesis: H has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.706795	0.0058
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

من خلال نتائج الجداول: يتضح ان السلاسل الزمنية هي مزيج بين المستقرة في المستوى والفرق الأول حيث أن السلسلة الزمنية لإجمالي تكوين رأس المال K ومؤشر الرأس المال البشري H استقرا عند المستوى في الاختبار بقيمة 0.0156 و0.0058 على التوالي، أما السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي RGDP والعمالة L لم يستقرا عند المستوى واستقرا عند الفرق الأول حيث قدرت قيمتهما 0.9080 و0.2890 على التوالي، وعليه فان نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) هو الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات.

ثانيا: اختبار معلمات النموذج

يتم دراسة إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثر المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

1) دراسة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود Bounds Test

يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عن الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر اختبار الفرضية التالية: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقا لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء ARDL، باستخدام اختبار الحدود Bound Test والجدول التالي يبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

ويقوم باختبار الفرضتين التاليتين:

فرضية العدم H0: لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات؛

الفرضية البديلة H1: يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

الجدول (2-10): نتائج اختبار F-Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.427627	10%	3.47	4.45
k	3	5%	4.01	5.07
		2.5%	4.52	5.62
		1%	5.17	6.36
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	3.8	4.888
		5%	4.568	5.795
		1%	6.38	7.73
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.868	4.965
		5%	4.683	5.98
		1%	6.643	8.313

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

يتضح من خلال الجدول (2-10) أن قيمة F المحسوبة قدرت بـ 6.4276627، وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوي 1%، وعليه يرفض فرضية العدم القاضي بعدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، ويقبل الفرض البديل القاضي بوجود هذه العلاقة، وعليه فان متغيرات الدراسة ترتبط بعلاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة دفعة واحدة الى المتغير التابع.

ومن جهة أخرى تؤكد نتائج اختبار الحدود T-Bound Test الموجودة في الجدول (2-9)، حيث قدرت القيمة المطلقة لإحصاء t ما قيمته 4.344428، وعليه فإنها أكبر من الحد للأعلى للقيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوي 5%، حيث أن هذه النتيجة تأكد صحة ودقة النتائج المتحصل عليها في اختبار F-Bounds Test.

الجدول (2–11): نتائج اختبار T-Bounds Test

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.344428	10%	-3.13	-3.84
		5%	-3.41	-4.16
		2.5%	-3.65	-4.42
		1%	-3.96	-4.73

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

2) تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل

بعد ثبوت علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونات الجزئية الخاصة بعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع في المدى الطويل، حيث أن الجدول التالي يبين ها التقدير.

الجدول (2–12): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
L	2.880972	0.906318	3.178766	0.0067
K	0.920878	0.273696	3.364605	0.0046
H	2.733721	1.333218	2.050468	0.0595

EC = RGDP - (2.8810*L + 0.9209*K + 2.7337*H)

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

يتضح من الجدول (2–12) أن كل المتغيرات المستقلة تقريبا ترتبط ارتباطا إيجابيا وبعلاقة معنوية احصائيا بالمتغير التابع عند مستوى المعبر عن النمو الاقتصادي.

حيث أن المتغير المستقل المعبر عن العمالة L يرتبط بعلاقة إيجابية ومعنوية إحصائية في المدى الطويل، وقد بلغت المعلمة الخاصة به ما قيمته بـ2.8810، حيث تشير هذه المعلمة أن أي تغير في العمالة بنسبة 1%، يصاحبه تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقيمة 2.8810 وفي نفس الاتجاه.

كذلك المتغير المستقل المعبر عن تكوين رأس المال الثابت K يرتبط بعلاقة إيجابية ومعنوية إحصائية في المدى الطويل، وقد بلغت المعلمة الخاصة بهذا المتغير ما قيمته 0.9209، حيث تشير هذه

المعلمة أن أي تغير في العمالة بنسبة 1%، يصاحبه تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقيمة 0.9209 وفي نفس الاتجاه.

أما المتغير المستقل المعبر عن مؤشر الرأس المال البشري H يرتبط كذلك بعلاقة إيجابية ومعنوية إحصائية في المدى الطويل، وقد بلغت المعلمة الخاصة بهذا المتغير ما قيمته بـ 2.7337، حيث تشير هذه المعلمة أن أي تغير في العمالة بنسبة 1%، يصاحبه تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقيمة 2.7337 وفي نفس الاتجاه.

ويمكن تفسير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج اقتصاديا، حيث تفسر العلاقة بين المتغيرات المعبرة عن رأس المال البشري والنمو الاقتصادي بأن الاستثمار الذي تخصصه في الرأس المال البشري يعمل على تحفيز النمو الاقتصادي.

3) تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى القصير

الجدول (2-13): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-21.00915	3.761002	-5.586052	0.0001
@TREND	-0.057964	0.010169	-5.699993	0.0001
D(L)	0.630172	0.158444	3.977247	0.0014
D(L(-1))	-0.403945	0.167873	-2.406249	0.0305
D(K)	0.106340	0.052219	2.036401	0.0611
D(K(-1))	-0.217503	0.090129	-2.413248	0.0301
D(K(-2))	-0.117913	0.067917	-1.736122	0.1045
D(H)	2.071337	0.855354	2.421614	0.0296
D(H(-1))	-1.784580	1.174823	-1.519021	0.1510
D(H(-2))	-2.301394	1.080171	-2.130583	0.0513
CointEq(-1)*	-0.494284	0.088463	-5.587477	0.0001

R-squared	0.863712	Mean dependent var	0.026113
Adjusted R-squared	0.783542	S.D. dependent var	0.024458
S.E. of regression	0.011379	Akaike info criterion	-5.827358
Sum squared resid	0.002201	Schwarz criterion	-5.303992
Log likelihood	92.58302	Hannan-Quinn criter.	-5.667360
F-statistic	10.77355	Durbin-Watson stat	1.872717
Prob(F-statistic)	0.000016		

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

تعتمد ديناميكيات الأجل القصير على حد تصحيح الخطأ الذي قدرت قيمته بـ "0.494284-"، كما قدرت قيمة احتماليته بـ "0.0001"، الأمر الذي يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب ومعنوي، وعليه فإن ما قيمته 0.494284 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال وحدة من الزمن تقدر بأربعة وعشرون شهر و 8 أيام تقريبا.

المطلب الثاني: اختبارات صلاحية النموذج

بعد المعالجة الإحصائية للنموذج، يجب أن يخضع هذا الأخير الى سلسلة من الاختبارات التي تحدد مدى صلاحيته وكفاءته، حيث تنقسم هذه الاختبارات الى نوعين وهما:

أولا: الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي

تتمثل في اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار الارتباط الذاتي، واختبار عدم تجانس التباين

1) **اختبار التوزيع الطبيعي:** من خلال هذا الاختبار سيتم التأكد إذا ما كانت التوزيع الطبيعي للبواقي محقق أم لا، والشكل التالي يوضح ذلك.

ويقوم باختبار الفرضتين التاليتين:

فرضية العدم H0: البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي؛

الفرضية البديلة H1: البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

الشكل (2-5): نتائج اختبار jareque-bera على البواقي

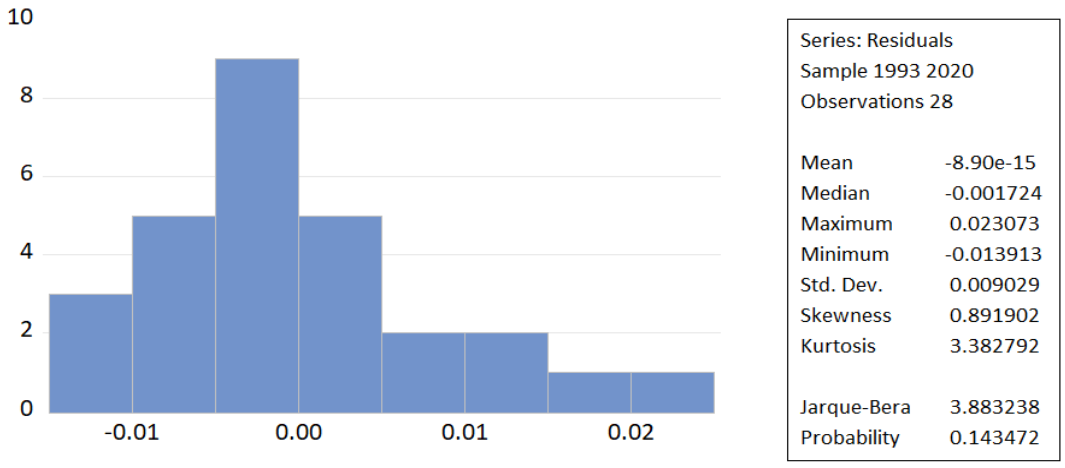

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

يظهر من خلال الشكل (2-5)، أن بواقي التقدير توزع طبيعيا باعتبار أن إحصائية (جاك بيرا) التي تساوي 3.88.

JB-prob=0,14 وعليه نقبل فرضية العدم الذي ينص على أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

2) اختبار الارتباط الذاتي: من خلال هذا الاختبار سيتم التأكد إذا ما كان هناك ارتباط ذاتي أم لا والجدول التالي يوضح ذلك:

ويقوم باختبار الفرضتين التاليتين:

فرضية العدم H0: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي؛

الفرضية البديلة H1: لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول (2-14): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.055650	Prob. F(2,12)	0.9461
Obs*R-squared	0.257315	Prob. Chi-Square(2)	0.8793

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Pro Chi-square أكبر من 5% أي 0.05<0.8793 عند اختيار درجة الارتباط 2. وعليه نقبل فرضية العدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين: أما عن اختبار عدم تجانس التباين، فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

ويقوم باختبار الفرضتين التاليتين:

فرضية العدم H0: لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين؛

الفرضية البديلة H1: يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول (2-15): نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.610182	Prob. F(13,14)	0.8096
Obs*R-squared	10.12687	Prob. Chi-Square(13)	0.6835
Scaled explained SS	3.016279	Prob. Chi-Square(13)	0.9979

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.024739	Prob. F(1,25)	0.8763
Obs*R-squared	0.026692	Prob. Chi-Square(1)	0.8702

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.8702>0.05 وعليه نقبل فرضية العدم الذي ينص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

ثالثا: اختبارات استقرار هيكل النموذج

للتأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته، يجب القيام ببعض الاختبارات والمتمثلة في اختبار Ramsey RESET Test الخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج، واختباري Cusum و Cusum of Squares والجدول التالي يبين نتائج اختبار Ramsey RESET Test أما الشكل يبين نتائج اختباري Cusum وCusum of Squares.

1) اختبار أخطاء التوصيف Ramsey RESET Test

ويقوم باختبار الفرضتين التاليتين:

فرضية العدم H0: غياب مشكلة سوء التوصيف الرياضي؛

الفرضية البديلة H1: وجود مشكلة سوء التوصيف الرياضي.

الجدول (2-16): نتائج اختبار Ramsey RESET Test

	Value	df	Probability
t-statistic	0.790242	18	0.4397
F-statistic	0.624483	(1, 18)	0.4397
Likelihood ratio	0.954947	1	0.3285

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

يتبين من خلال اختبار Ramsey RESET Test أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل سوء التوصيف الرياضي، حيث قدرت قيمة احتمالية كل من t-statistic وF-statistic بـ0.4397 وهي غير معنوية عند مستوى 5%، الأمر الذي يعني قبول فرضية العدم القاضية بأن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي.

2) اختبار الاستقرارية

لكي يتم التأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها أن النموذج صالح للتنبؤ، لابد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج،كما هو موضح في الشكل التالي

ويقوم باختبار الفرضتين التاليتين:

فرضية العدم H0: النموذج يتمتع بالاستقرارية؛

الفرضية البديلة H1: النموذج لا يتمتع بالاستقرارية

الشكل (2-6): نتائج اختباري Cusum و Cusum of Squares

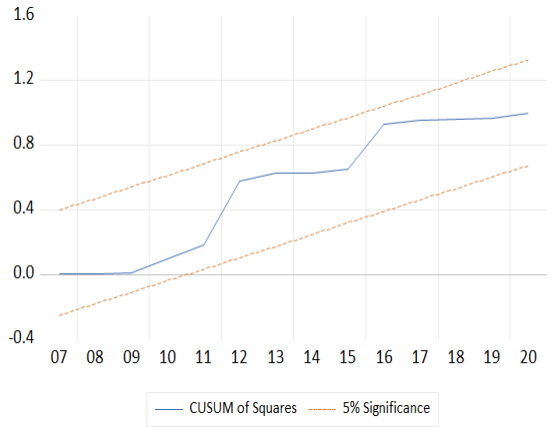

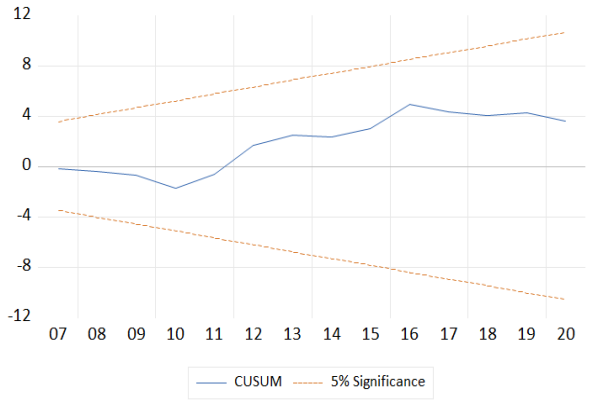

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.10).

يتضح من الشكل (2-6): أن النموذج يتسم بالاستقرارية، وتتسم معلماته بالثبات عند المعاينات المتكررة، حيث يقع المنحنى الممثل لاحصاءة كل من Cusum وCusum of Squares بين الحدين الحرجين عند مستوى

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

من خلال ما سبق تم استنتاج أن النموذج صالح للتطبيق والتحليل كونه اجتاز أغلب الاختبارات المتعددة في منهجية ARDL بنجاح، ومن هذا النموذج يمكن تبيان نتائج أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة كالآتي:

- شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الزيادة في تكوين رأس المال الثابت والعمالة ومؤشر الرأس المال البشري؛
- السلاسل الزمنية كانت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول ونعني بذلك الناتج المحلي الإجمالي والعمالة باستثناء تكوين رأس المال الثابت ومؤشر الرأس المال البشري كانت مستقرة في المستوى؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل العمالة ومعدل تكوين رأس المال الثابت ومؤشر الرأس المال البشري على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري؛
- وجود أثر معنوي موجب لكل من مؤشر الرأس المال البشري واجمالي تكوين رأس المال الثابت والعمالة على الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على أهمية هذه المتغيرات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يساهم في تحقيق وتحفيز النمو الاقتصادي؛
- معدل نمو العمالة له أثر أعلى من معدلي نمو تكوين رأس المال الثابت ومؤشر الرأس المال البشري حيث أن زيادة نسبة 1%بمعدل العمالة L يؤدي الى زيادة بقيمة 2.8810 بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة 1% بمعدل تكوين رأس المال الثابت يؤدي الى زيادة بقيمة 0.9209 بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، زيادة نسبة 1% بمعدل مؤشر الرأس المال البشري يؤدي الى زيادة بقيمة 2.7337 بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- كما أن العلاقة بين المتغيرات هي علاقة جيدة وهذا ما يظهر لنا من خلال الصياغة الرياضية للنموذج والتي تبين أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والبواقي موزعة توزيعا طبيعي وذو تباين متجانس كما أن معلماته مستقرة وذو جودة تحديد جيدة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم اعطاء نبذة حول الاقتصاد الجزائري، وتطرق الى تعريف دالة الإنتاج كوب دوغلاس وخصائصها، ثم اجراء الدراسة القياسية لأثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1990–2020) باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة ARDL ،وباستعمال برنامج Eviews–10 وتبين وجود علاقة طردية بين المتغيرات المعبرة عن رأس المال البشري، العمالة واجمالي تكوين رأس المال الثابت، ومؤشر الرأس المال البشري مع الناتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

ضمن هذا البحث يمكن القول إن رأس المال البشري هو النواة التي تتمحور حولها جميع مصادر بقاء وتوفق الدول والمؤسسات، بحيث أضحى الاستثمار فيه أفضل الاستثمارات وأقوى المداخل التي يمكن من خلاله رفع مستوى مخزونه من المعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية، ولقد سعت الجزائر جاهدة ومنذ نيلها للاستقلال الى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الانفاق عليه بتحسين مستواه وفي جميع الأصعدة.

فلقد سعت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على كل الجوانب المتعلقة بأثر الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2020)، وتم الاعتماد على الأسلوب القياسي والاحصائي لتحليل السلاسل الزمنية وتحديد النموذج الأمثل الذي يمكن من معرفة دور كل متغير من المتغيرات وذلك من خلال استخدام نموذج دالة كوب دو غلاس ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، بالاستعانة ببرنامج تحليل الاقتصاد القياسي Eviews10.

نتائج الدراسة

وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- النمو الاقتصادي يمثل الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات؛
- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تترجم أداء اقتصاد أي بلد ولهذا اهتم به الاقتصاديون من خلال نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية للنظرية للنمو الاقتصادي؛
- يساهم الاستثمار في رأس المال البشري من تحسين انتاجيته مما يزيد من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله؛
- نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، اذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؛
- كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومؤشر راس المال لبشري والعمالة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تكوين رأس المال الثابت، وأهمية العمالة؛
- يرتبط الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي بشكل موجب ومعنوي مع المتغيرات الممثلة لرأس المال البشري؛
- القيمة المقدرة لمعامل اجمالي تكوين رأس المال الثابت كانت موجبة ومعنوية، حيث أن الزيادة في اجمالي تكوين الرأس المال الثابت بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة بقيمة 0.9209 بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، واشارتها موجبة تؤكد العلاقة الطردية بين اجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي؛
- القيمة المقدرة لمعامل مؤشر الرأس المال البشري كانت موجبة ومعنوية، حيث أن الزيادة في مؤشر الرأس المال البشري بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة بقيمة 2.7337 بمعدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي، واشارتها موجبة تؤكد العلاقة الطردية بين مؤشر الرأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي؛

- القيمة المقدرة لمعامل العمالة اكانت موجبة ومعنوية، حيث أن الزيادة في العمالة بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة بقيمة 2.8810 بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، واشارتها موجبة تؤكد العلاقة الطردية بين العمالة والناتج المحلي الإجمالي؛
- كما تشير نتائج الاختبارات الشخصية أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الاتي واختلاف التباين، كما أن معالمه مستقرة وها ما يوضحه كل من الاختبارين Cusum وCusum of Squares..

اختبار الفرضيات

من خلال هذه الدراسة والتحليل اللذين تما في فصول هذا البحث، تم التمكن من البرهنة على صحة بعض الفرضيات الموضوعة وبطلان بعضها الاخر

- **الفرضية الأولى:** وهي مؤكدة ففعلا هناك أثر للاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990–2020) من خلال الأثر الإيجابي المستنتج؛
- **الفرضية الثانية:** وهي مؤكدة أيضا بالفعل يعتبر رأس المال البشري كأحد محددات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة، وذلك كزن المورد البشري لا يمكن تقليده؛
- **الفرضية الثالثة:** تأكدت صحة هذه الفرضية في ثنايا البحث فالنمو الاقتصادي في الجزائر يستجيب للتغيرات في الاستثمار في الرأس المال البشري، لأنها تساهم في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي؛
- **الفرضية الرابعة:** وهي مؤكدة اذ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% بين مؤشر الرأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الجزائري؛
- **الفرضية الخامسة:** وهي مؤكدة أيضا ان هناك تأثير العمالة وتكوين رأس المال الثابت ومؤشر الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي يتميز بعلاقة قصيرة وطويلة الأجل في الجزائر؛
- **الفرضية السادسة:** اتضح بطلان هذه الفرضية في المبحث الثاني في الفصل الثاني فالمتغيرات تخضع الى توزيع طبيعي للبواقي.
- **الفرضية السابعة:** وهي خاطئة فالنموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم التجانس.

افاق الدراسة

يبقى هذا البحث محاولة لفتح المجال

- العمالة لها بالغ الأهمية ضمن نموذج النمو الاقتصادي
- مساهمة الرأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي من خلال وسائل أخرى كالتعليم والصحة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ **الكتب**

1) أحمد يوسف دودين، "**أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي {نظريا وتطبيقيا}**"، دار المنهال 2011.
2) أماني جرار، "**منظمات الأعمال التنموية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.
3) بسمه عدنان السيوفى، "**تدريب من أجل الازدهار**"، PMEC،2019.
4) حمدية شاكر الايدامي، نادية لطفي جبرن "**الاستثمار في رأس المال البشري وفق متطلبات سوق العمل**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، سنة النشر لم تذكر.
5) جلال خشيب، "**النمو الاقتصادي**"، شبكة الألوكة، سنة النشر لم تذكر.
6) سعاد إبراهيم السلموني، " **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**"، دار المنهل ،2020.
7) سعدون حمود واخرون، "**رأس المال الفكري**"، دار المنهل 2015.
8) شاهين محمد عبد الله، "**الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**"، دار حميثرا للنشر ،2018.
9) عائشة شتاتحة، "**الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2019.
10) عبد الله حسن مسلم، "**إدارة الجودة الشاملة معايير الأيزو**"، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2015.
11) عبد الحليم شاهين، "**التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**"، سلسلة دراسات التنموية، العدد 73 سنة 2021.
12) عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
13) منال عشري، "**تكنولوجيا المعلومات والرأسمال البشري رؤية للتنمية المستدامة 2030**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2022.
14) ميشيل تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، ترجمة وتعريب (محمود حسن حسين، محمود حامد حمود)، دار المريخ، دار المريخ للنشر، جدة،2006.

❖ **المذكرات والأطروحات**

1) الوليد قسوم ميساوي، "**أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2018.

2) بن سليمان يحي، "**أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.

3) ربيحة قوادرية، "**مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل-فرع جنرال كابل بسكرة**-" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015

4) شوقي جباري، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2015/2014.

5) ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر-3- 2015-2014.

6) طاوش قندوسي، "**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر (1970-2012)**"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

7) كبداني سيدي أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-،2012/2013.

8) محمد موساوي، "**الاستثمار في رأس المال البشري أثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)**"، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد_تلمسان 2014-2015.

9) محي الدين حمدان، "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**"، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2009.

10) وعيل ميلود، "**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية. -دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**-" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

❖ **ماجيستير**

1) زبيدة خليل عبد الله إبراهيم، "**أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة: (2000–2018)**"، بحث تكميلي مقدم لاستيفاء درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ديسمبر 2020.

2) زكاري محمد، "**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014/2013.

3) عائشة شتاتحة، "**الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**"، دار اليازوري للنشر التوزيع، 2019.

4) محمد طلال محمد أبو الروس، "**دور رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة –دراسة حالة المنظمات الأهلية في محافظة الوسطى**"، ص 26–27 رسالة ماجيستر مقدمة الى الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، سنة 2015

5) نادية ابراهيمي، "**دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013.

6) ولد عمري عبد الباسط، "**اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980–2013)**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2016/2015.

❖ **المجلات والملتقيات**

1) الوليد قسوم ميساوي.، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000–2020) تطبيق نموذج ARDL"، "**مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**".

2) الوليد قسوم ميساوي، مونير بن حاح، "**المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**"، "**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**".

3) أ. مليك محموي. أ. د. يوسف بركان، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990–2014)"، "**مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**"، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي– ، الجزائر، العدد 07، السنة 2016.

4) بعوني ليلى، "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970–2010)"، "**مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**"، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 02، السنة 2017.

5) براهم إسماعيل، محمد مدياني، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية–دراسة قياسية– لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2018–1990)"، "**مجلة افاق علمية**"، جامعة دراية، –أدرار– (الجزائر)، العدد 05 السنة 2020.

6) بهياني رضا، بختي فريد، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة (1970–2016)"، "**مجلة رؤى اقتصادية**"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، السنة 2021.

7) بوهنة كلثوم، "أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (1990–2019)"، "**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**"، المركز الجامعي مغنية–الجزائر–، المجلد 17، العدد 27، السنة 2011.

8) بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، "تداعيات النمو الاقتصادي"، "**مجلة دراسات اقتصادية**".

9) براهم اسماعيل. محمد مدياني، "اثر الاستثمار في راس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة 1990–2018

10) رابح عرابة، حنان بن عوالي، "ماهية راس المال الفكري والاستثمار في راس المال البشري" **الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في ظل الاقتصاديات الحديثة**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

11) شتوح محمد، "مساهمة رأس المال البشري في خلق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال"، "**مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**"، العدد 01.

12) عادل بومجان، ربيحة قوادرية، "رأس المال البشري ومحاسبة الموارد البشرية . المنطلقات الفكرية والتحديات"، "**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**"، العدد الثاني والعشرين، ديسمبر 2017.

13) عبد الحليم شاهين، "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، سلسلة دراسات التنموية، العدد 73، السنة 2021.

14) عز الدين حيدر، عمار إبراهيم، "أثر الاستثمار في راس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية" "**مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**"سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 5، السنة 2017.

15) عمر الشريف، سمير صلحاوي، "رأس المال البشري: الأهمية وضرورة الاستثمار"، "**مجلة الاقتصاد الصناعي**"، العدد 01، جوان 2017.

16) غيدة فلة، غيدة فوزية، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع خلال الفترة (2018–1984)"، "**مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**"، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 01، سنة2019.

17) فضيلة ملواح، على مكيد، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2018)"، "**مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي**"، جامعة المدية، المجلد 17، العدد الخاص، السنة 2020.

18) فرعون امحمد، محمد ايليفي، "الاستثمار في الرأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة"، **ملتقى دولي حول الرأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة**"، 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة الشلف. 2

19) لعقاب يسرى أسية، درويش عمار، "المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين (1970–2020)"، "**مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة**"، جامعة عين تيموشنت بلحاج بوشعيب الجزائر، المجلد05، العدد 02، السنة 2022.

20) مخيف جاسم حمد الجبوري، مراد حاتم محمد، "أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990–2014)"، "**مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**"، جامعة تكريت–كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 42، السنة 2018.

21) مليك محمودي، أ د. يوسف بركان، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990–2014)"، "**مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**"، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي، الجزائر، العدد 07، السنة 2016.

❖ مراجع أجنبية

1) LENBA Noureddine"L'impact de l'investissement en capital humain sur la croissance écono-mique en Algérie (étude économétrique du 1990 au 2017),**"magazine Lenba ; N ,"**volume VIII, n '02 (August).

1) Mr REZINE Okacha، **"capital humain éducation et croissance économique une approche économique"** ،thèse de doctorat en sciences économiques faculté des sciences économiques et de gestion، université Abou Bekr Blkaid année 2014/ 2015.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2020)، حيث تم اعتبار المتغيرات تكوين رأس المال الثابت الإجمالي وحجم العمالة ومؤشر الرأس المال البشري ليمثلون الإستثمار في رأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي ليمثل النمو الإقتصادي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ونموذج دالة كوب دوغلاس في التقدير، حيث خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة احصائية بين المتغيرات المعبرة عن رأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الإقتصادي

الكلمات المفتاحية: استثمار في رأس مال بشري، نمو اقتصادي، نموذج انحدار ذاتي للفجوات الموزعة ARDL.

Study Summary

This study aimed to measure the impact of investment in human capital in supporting economic growth in Algeria for the period (1990-2020), where the variables were considered the formation of total fixed capital, the size of employment and the human capital index to represent investment in human capital and gross domestic product to represent growth The economist, using the ARDL autoregressive distributed time gap model and the Douglas Cobb function model in estimation Where the study concluded that there is a statistically significant positive effect between the variables that express human capital and the gross domestic product that expresses economic growth..

Key words: Investment in human capital, economic growth, self-model regression of gaps Distributed ARDL.